

كتاب الأضاحي

الأصل في مشروعية الأضحية الكتاب والسنة والإجماع . أمّا الكتاب ، فقول الله سبحانه : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾ ^(١) . قال بعض أهل التفسير : المراد به الأضحية بعد صلاة العيد . وأمّا السنة ، فماروى أنس ، قال : ضحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أقرنين ، ذبحهما بيده ، وسمى ، وكبر ، ووضع رجله على صفاحيهما . متفق عليه ^(٢) . والأملح : الذى فيه بياض وسواد ، وبياضه أغلب . قاله الكسائي . وقال ابن الأعرابي : هو النقي البياض . قال الشاعر ^(٣) :

حتى اكتسى الرأس قناعاً شيباً
أملح لا لذا ولا محيياً

وأجمع المسلمون على مشروعية الأضحية .

١٧٤٨ - مسألة ؛ قال : (والأضحية سنة ، لا يستحب تركها لمن يقدر ^(١) عليها)

أكثر أهل العلم يرون الأضحية سنة مؤكدة غير واجبة . روى ذلك عن أبى بكر ، وعمر ، وبلال ، وأبى مسعود البدرى ، رضى الله عنهم . وبه قال سويد بن غفلة ، وسعيد بن المسيب ، وعلقمة ، والأسود ، وعطاء ، والشافعى ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر . وقال ربيعة ، ومالك ، والثورى ، والأوزاعى ، والليث ، وأبو حنيفة : هى واجبة ؛ لما روى أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ ، وَلَمْ يُضَحِّ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ »

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٣٠٤ .

(٣) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن . انظر : معجم الشواهد النحوية ٤٤١/٢ .

(١) فى ١ ، ب : « قدر » .

مُصَلَّاتًا»^(٢). وعن مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ ، فِي كُلِّ عَامٍ ، أَضْحَاةً وَعَتِيرَةً »^(٣). وَلَنَا ، مَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ^(٤) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَى ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ ». وَفِي رِوَايَةٍ : « الْوَتْرُ ، وَالنَّحْرُ ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ ». وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ ، فَدَخَلَ الْعَشْرَ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بِشَرَّتِهِ شَيْئًا ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥). عَلَّقَهُ عَلَى الْإِرَادَةِ ، وَالْوَاجِبُ لَا يُعَلَّقُ عَلَى الْإِرَادَةِ ، وَلَأنَّهَا ذَبِيحَةٌ لَمْ يَجِبْ / تَفْرِيقُ لَحْمِهَا ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً ، كَالْعَقِيقَةِ ، فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَقَدْ ضَعَّفَهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى تَأْكِيدِ الْاسْتِحْبَابِ ، كَمَا قَالَ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »^(٦). وَقَالَ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ، فَلَا يَقْرَنَنَّ مُصَلَّاتَنَا »^(٧). وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْيَتِيمِ : يُضَحِّي عَنْهُ وَلِيَّهُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا . وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِيجَابِ .

فصل : والأضحية أفضل من الصدقة بقيمتيها . نصَّ عليه أحمد . وبهذا قال ربيعة ، وأبو الزناد . وروى عن بلال ، أنه قال : ما أبالي أن لا أضحي إلا بيدك ، ولأن أضعته في يتيم

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢١/٢ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٤/٢ . والترمذي ، في : باب حدثنا أحمد بن منيع ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأخوذى ٣١٧/٦ . والنسائي ، في : كتاب الفرع والعتيرة . المجتبى ١٤٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب الأضاحي واجبة هي أم لا ؟ من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٥/٤ ، ٧٦/٥ . والعتيرة : هي ما يسميه الناس الرجبية .

(٤) في : باب صفة الوتر وأنه ليس بفرض ... ، من كتاب الوتر . سنن الدارقطني ٢١/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٣١/١ .

(٥) في : باب نهي من دخل عليه عشر ذى الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٦٥/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحي ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٥/٢ . والنسائي ، في : أول كتاب الضحايا . المجتبى ١٨٧/٧ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٢٢٥/٣ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٩٤/٢ .

قد تَرَبَّ فُوهُ ، فهو أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْحَى ^(٨) . وبهذا قال الشَّعْبِيُّ وأبو ثورٍ . وقالت عائشةُ : لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِخَاتَمِي هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُهْدَى إِلَى الْبَيْتِ الْفَا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى والخلفاء بعده ، ولو عَلِمُوا أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ ، لَعَدَلُوا إِلَيْهَا . وَرَوَتْ عائشةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ دَمٍ ، وَإِنَّهُ لَيُؤْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » . رواه ابنُ ماجه ^(٩) . ولأنَّ إِيْشَارَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ يُفْضِي إِلَى تَرْكِ سُنَّةِ سَنِّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَأَمَّا قَوْلُ عَائِشَةَ ، فهو فِي الْهَدْيِ دُونَ الْأُضْحِيَّةِ ، وليس الخلافُ فِيهِ .

١٧٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحَى ، فَدَخَلَ الْعَشْرُ ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا بِشَرْتِهِ شَيْئًا)

ظاهرُ هذا تَحْرِيمُ قَصِّ الشَّعْرِ . وهو قولُ بعضِ أصحابنا . وحكاؤه ابنُ المُنْذِرِ عن أحمدَ وإسحاقَ وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ . وقال القاضي ، وجماعةٌ من أصحابنا : هو مكروهٌ ، غيرُ مُحَرَّمٍ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ ؛ لقولِ عائشةَ : كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يُقْلَدُهَا بِيَدِهِ ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى يَنْحَرَ الْهَدْيَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وقال أبو حنيفةٌ : لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ وَاللَّبَاسُ ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ حَلْقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُرَدْ أَنْ يُضْحَى . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحَى ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أظْفَارِهِ شَيْئًا ، حَتَّى يُضْحَى » . رواه مُسْلِمٌ ^(٢) . وَمُقْتَضَى

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الضحايا ، من كتاب المناسك . المصنف ٣٨٥/٤ .

(٩) في : باب ثواب الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٥/٢ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل الأضحية ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذی ٢٨٩/٦ .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٤/٥ ، ٤٥٥ .

(٢) تقدم تخريجه ، في الصفحة السابقة .

النَّهْيُ التَّحْرِيمُ ، وهذا يردُّ القياسَ وَيُبْطِلُهُ ^(٣) ، وحديثهم عامٌّ ، وهذا خاصٌّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وتَنْزِيلُ ^(٤) العامِّ على ^(٥) ما عدا ما ^(٥) تناوله الحديثُ الخاصُّ ، ولأنَّه يَجِبُ حَمْلُ حَدِيثِهِمْ على غيرِ محلِّ النزاعِ لَوْجُوهٍ ؛ منها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يكنْ لِيَفْعَلْ ما نَهَى عنه وإنْ كانَ مَكْرُوهًا ، قال الله تعالى إِنْخَبَارًا عَنْ شُعَيْبٍ : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمْ عَنْهُ ﴾ ^(٦) . ولأنَّ أَقْلَ أحوالِ النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ مَكْرُوهًا ، ولم يكنِ النَّبِيُّ ﷺ لِيَفْعَلْهُ ، فَيَتَعَيَّنْ حَمْلُ ما فَعَلَهُ في حديثِ عائِشَةَ على غيرِهِ ، ولأنَّ عائِشَةَ إِنَّمَا ^(٧) تَعَلَّمْ ظَاهِرًا ما يُبَاشِرُهَا ^(٨) به من المباشرةِ ، أو ما يَفْعَلُهُ دائِمًا ، كاللباسِ والطَّيِّبِ ، فأما ما يَفْعَلُهُ نَادِرًا ، كقَصِّ الشَّعْرِ ، وقَلَمِ الأظفارِ ، ممَّا لا يَفْعَلُهُ في الأيامِ إِلَّا مَرَّةً ، فالظَّاهِرُ أَنَّها لم تُرِدْهُ بِخَبَرِهَا ^(٩) ، وإنْ احْتَمَلَ إِرَادَتُهَا إِيَّاهُ ، فهو احْتِمَالٌ بَعِيدٌ ، وما كانَ هكذَا ، فاحْتِمَالٌ تَخْصِيصُهُ قَرِيبٌ ، فيكْفِي فِيهِ أَذْنَى دَلِيلٍ ، وَخَبَرُنا دَلِيلٌ قَوِيٌّ ، فكانَ أَوْلَى بالتَّخْصِيصِ ، ولأنَّ عائِشَةَ تُخْبِرُ عَنْ ^(١٠) فِعْلِهِ وَ ^(١١) أَمَّ سَلَمَةَ عَنْ قَوْلِهِ ، والقَوْلُ يُقَدِّمُ على ^(١١) الفِعْلِ ؛ لا احْتِمَالٌ ^(١١) أَنْ يَكُونَ فَعْلُهُ خَاصًّا لَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَتْرُكُ قَطْعَ الشَّعْرِ وتَقْلِيمَ الأظفارِ ، فَإِنْ فَعَلَ اسْتَغْفَرَ اللهَ تَعَالَى . ولا فِدْيَةَ فِيهِ إِجْمَاعًا ، سواءَ فَعَلَهُ عَمْدًا أو نِسْيَانًا ^(١٢) .

١٧٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةِ ، وَكَذَلِكَ الْبَقَرَةُ)

وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ ^(١) مَسْعُودٍ ، وَابْنِ

(٣) في ب ، م : « وَيُطْلَهُمْ » .

(٤) في ا ، ب ، م : « بِتَنْزِيلِ » .

(٥-٥) في م : « مَا عَدَاهَا » .

(٦) سورة هود ٨٨ .

(٧) سقط من : م .

(٨) في ب : « بَاشَرَهَا » .

(٩) في ب : « بَنَحُوهَا » .

(١٠-١٠) سقط من : م .

(١١-١١) في م : « فِعْلُ احْتِمَالٍ » .

(١٢) في ب : « سَهْوًا » .

(١) في الأصل ، ا ، ب : « وَأَيُّ » .

عَبَّاسٌ ، وَعَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَالِمٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تُجْزَى نَفْسٌ وَاحِدَةٌ عَنْ سَبْعَةٍ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا عَلِمْتُ أَحَدًا إِلَّا يُرَخِّصُ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا ابْنَ عَمَرَ . وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّ الْجَزُورَ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ؛ لَمَّا رَوَى رَافِعٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْعَنَمِ بِيَعِيرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَ الْأَضْحَى ، فَاشْتَرَكْنَا فِي الْجَزُورِ عَنْ / عَشْرَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(٣) . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : نَحَرْنَا بِالْحُدَيْبِيَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ^(٤) الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ^(٥) . وَقَالَ أَيْضًا : كُنَّا نَتَمَتُّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَذْبَحُ الْبَقْرَةَ

ظ ١٤٠/١٠

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ ، وَبَابِ مَنْ عَدَلَ عَشْرًا ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْكَةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ قَسَمَ الْغَنِيمَةَ فِي غَزْوِهِ وَسَفَرِهِ ، وَبَابِ مَا يَكْرَهُ مِنْ ذَبْحِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨١/٣ ، ١٨٥ ، ٨٩/٤ ، ٩١ ، ١١٨/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٥٩/٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩٢/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ النَّهْيَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ١٠١/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِنْسِيَةِ تَسْتَوْحِشُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَبَى ١٦٩/٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ كَمْ تُجْزَى مِنَ الْغَنَمِ عَنْ الْبَدَنَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٨/٢ .

(٣) فِي : بَابِ عَنْ كَمْ تُجْزَى الْبَدَنَةُ وَالْبَقْرَةُ ؟ مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٧/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقْرِ وَالْجَزُورِ ، عَنْ كَمْ تُجْزَى ؟ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ١٣٨/٤ . (٤-٤) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقْلَ نَظَرٍ .

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٩٥٥/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقْرِ وَالْجَزُورِ ، عَنْ كَمْ تُجْزَى ؟ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٨٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْبَدَنَةِ وَالْبَقْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الضَّحْيَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضْحَاكِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ١٣٦/٤ ، ١٣٧ ، ٣٠٢/٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ عَنْ كَمْ تُجْزَى الْبَدَنَةُ وَالْبَقْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٤٧/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْبَدَنَةِ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٧٨/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الشَّرْكَةِ فِي الضَّحَايَا ، ... ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُوطَأُ ٤٨٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٣٩٦ .

عن سبعة ، نَشَرَكُ فِيهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٦) . وَهَذَا أَصَحُّ ^(٧) مِنْ حَدِيثِهِمْ . وَأَمَّا حَدِيثُ رَافِعٍ ، فَهُوَ فِي الْقِسْمَةِ ، لَا فِي الْأُضْحِيَّةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَرِكُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ ، أَوْ لَمْ يَكُونُوا ، مُفْتَرِضِينَ أَوْ مُتَطَوِّعِينَ ، أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا يُجْزَى عَنْهُ نَصِيبُهُ ، فَلَا تَضُرُّهُ نِيَّةُ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ ^(٨) .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ شاةً وَاحِدَةً ، أَوْ بَقَرَةً ^(٩) أَوْ بَدَنَةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ صَالِحٌ : قُلْتُ لِأَبِي : يُضْحَى بِالشَّاةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، لَا بَأْسَ ، قَدْ ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَبْشَيْنِ ، فَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ » . وَقَرَّبَ الْآخَرَ ، فَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، عَمَّنْ وَحَدَّكَ مِنْ أُمَّتِي » ^(١٠) . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يُضْحَى بِالشَّاةِ ، فَتَجِيءُ ابْنَتُهُ ، فَتَقُولُ : عَنِّي ؟ فَيَقُولُ : وَعَنْكَ ^(١١) . وَكَرِهَ ذَلِكَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ لَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ، فَإِذَا اشْتَرَكَ فِيهَا اثْنَانِ ، لَمْ تُجْزَ عَنْهُمَا ، كَالْأَجْنَبِيِّينَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ لِيُضْحَى بِهِ ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ ذَبَحَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ ^(١٣) أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ ^(١٤) ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٨/٥ .

(٧) في م : « صح » .

(٨) في م : « عشرة » . تحريف .

(٩) في ب زيادة : « واحدة » .

(١٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يضحي عن نفسه وعن أهل بيته ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٩٦/٩ .

(١٢) في : باب استحباب الضحية ، وذبحها مباشرة ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٥/٢ ، ٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٨/٦ .

(١٣-١٤) في م : « أملحين أقرنين » فحسب . وفي أ : « موجيين » مكان : « موجوعين » . وهما بمعنى خصيين ..

قال : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ^(١٤) ، وما أنا من الْمُشْرِكِينَ ، إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ . رواه أبو داود ^(١٥) . وروى ابن ماجه ^(١٦) ، عن أبي أيوب ، قال : كان الرجل / في عهد النَّبِيِّ ﷺ يُضَحِّي عنه بالشاة وعن أهل بيته ، فيأكلون ، ويُطعمون الناس . حديث حسن صحيح .

١٤١/١٠

فصل : وأفضل الأضاحي البدنة ، ثم البقرة ، ثم الشاة ، ثم شريك في ^(١٧) بدنة ، ثم شريك في ^(١٧) بقرة . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . وقال مالك : الأفضل الجذع من الضأن ، ثم البقرة ، ثم البدنة ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ ، ولا يفعل إلا الأفضل ، ولو علم الله خيراً منه لفدى به إسحاق . ولنا ، قول النَّبِيِّ ﷺ في الجمعة : « مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً » ^(١٨) . ولأنَّه ذَبَحَ يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَانَتِ الْبَدَنَةُ فِيهِ أَفْضَلَ ، كَالْهَدْيِ فَإِنَّهُ قَدْ سَلَّمَهُ ، وَلَأنَّهَا أَكْثَرُ ثَمَنًا وَلَحْمًا وَأَنْفَعُ ، فَأَمَّا التَّضَحِّيَةُ بِالْكَبْشِ ؛ فَلأنَّه أَفْضَلُ أَجْناسِ الْغَنَمِ ، وَكَذَلِكَ حُصُولُ الْفِدَاءِ بِهِ أَفْضَلُ ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ شَرِكٍ فِي بَدَنَةٍ ؛ لِأنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ مَقْصُودَةٌ فِي الْأَضْحِيَةِ ، وَالْمُنْفِرْدُ يَتَقَرَّبُ بِإِرَاقَتِهِ كُلَّهُ . وَالْكَبْشُ أَفْضَلُ الْغَنَمِ ؛ لِأنَّه أَضْحِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ أَطْيَبُ لَحْمًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ جَذَعَ الضَّأْنِ أَفْضَلُ مِنْ ثَنِيِّ الْمَعَزِ ؛ لِذَلِكَ ، وَلأنَّه يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ

(١٤) في م زيادة : « مسلمًا » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٦) في : باب من ضحى بشاة عن أهله ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٣٠٤/٦ . والإمام مالك ، في : باب الشركة في الضحايا ... ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٦/٢ .

(١٧-١٧) سقط من : م . نقل نظر .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ١٦٥/٣ .

ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « نِعَمَ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ » ^(١٩) . وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الثَّانِيَّ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ ^(٢٠) النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ^(٢١) : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْبَحُوا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٢٢) . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى فَضْلِ الثَّانِيِّ عَلَى الْجَذَعِ ؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ الثَّانِيَّ أَصْلًا وَالْجَذَعُ بَدَلًا ، لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الثَّانِيِّ .

فصل : وَيُسَنُّ اسْتِسْمَانُ الْأُضْحِيَّةِ وَاسْتِحْسَانُهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ^(٢٣) . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تَعْظِيمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِعْظَامُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا ^(٢٤) . وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجْرِهَا ، وَأَكْثَرُ لِنَفْعِهَا . وَالْأَفْضَلُ فِي الْأُضْحِيَّةِ مِنَ الْغَنَمِ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مَوْلَاةِ أَبِي وَرَقَةَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَتْ : / قَالَ ١٤١/١٠ ظ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دُمُ عَفْرَاءَ ، أَرْكَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ » . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ ^(٢٥) . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : دُمُ بَيْضَاءَ ، أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ ^(٢٦) . وَلِأَنَّهُ لَوْنُ أُضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَحْسَنَ لَوْنًا ، فَهُوَ أَفْضَلُ .

١٧٥١ - مسألة : قَالَ : (وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ ، وَالثَّانِيُّ مِنْ غَيْرِهِ)

وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، وَالزُّهْرِيُّ : لَا يُجْزَى الْجَذَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الضَّانِّ ، فَلَا يُجْزَى

(١٩) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّانِّ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَضَاحِيِّ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٩٨/٦ ، ٢٩٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٤٥/٢ .

(٢٠) فِي م : « لِقَوْلِ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ٤٦٠/٥ .

(٢٣) سُورَةُ الْحَجِّ ٣٢ .

(٢٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ ، فِي : التَّفْسِيرِ ١٥٦/١٧ .

(٢٥) انْظُرْ : الْفَتْحَ الْكَبِيرَ ١١٣/٢ . وَعِزَّاهُ السَّيُوطِيُّ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ .

(٢٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الضَّحَايَا ، وَالْهَدْيِ ، ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُصَنَّفُ ٣٨٧/٤ ،

٣٨٨ . وَانْظُرْ : مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٤١٦/٢ .

منه كالحَمَلِ ، وعن عطاء ، والأوزاعي ، يُجْزَى^(١) الجَذَعُ من جميع الأجناس ؛ لما رَوَى مُجَاشِعٌ ، مِنْ^(٢) سُلَيْمٍ ، قال : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، يقول : « إِنَّ الجَذَعُ يُوفَى مِمَّا يُوفَى مِنْهُ الثَّانِي » . رواه أبو داود ، والنسائي ،^(٣) وابن ماجه^(٤) . ولأنه يُجْزَى من بعض الأجناس ، فَأَجْزَأُ مِنْ جَمِيعِهَا ، كالثَّانِي^(٥) . ولنا ، على أَنَّ الجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ يُجْزَى ، حَدِيثُ مُجَاشِعٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمَا ، وعلى أَنَّ الجَذَعَةَ مِنْ غَيْرِهَا لَا تُجْزَى ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَسُرَ عَلَيْكُمْ ، فَادْبَحُوا الجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ »^(٦) . وقال أبو بَرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ : عِنْدِي جَذَعَةٌ^(٧) مِنَ الْمَعَزِ^(٨) ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ ، فَهَلْ تُجْزَى عَنِّي ؟ قال : « نَعَمْ ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »^(٩) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الجَذَعِ مِنَ الضَّانِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . قال إبراهيمُ الْحَرَبِيُّ : إِنَّمَا يُجْزَى الجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْزُو فَيَلْقَحُ ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعَزِ لَمْ يَلْقَحْ حَتَّى يَكُونَ ثَنِيًّا .

فصل : ولا يُجْزَى في الأَضْحِيَّةِ غَيْرُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبْوَاهِ وَخْشِيًّا ، لَمْ يُجْزَى أَيْضًا . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّ بَقَرَةَ الْوَحْشِ تُجْزَى عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالظَّبْيِ عَنْ وَاحِدٍ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : وَلَدُ الْبَقَرِ الْإِنْسِيَّةُ يُجْزَى ، وَإِنْ كَانَ أَبُوهُ وَخْشِيًّا . وقال أبو ثَوْرٍ : يُجْزَى إِذَا كَانَ مَنْسُوبًا إِلَى بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . ولنا ، قولُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^(١٠) . وهى الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْعَنَمُ . وعلى أصحابِ الرَّأْيِ ، أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ مِنْ بَيْنِ مَا يُجْزَى وَمَا لَا يُجْزَى ، فَلَمْ يُجْزَى ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْأُمُّ وَخْشِيَّةً .

١٧٥٢ — مسألة ؛ قال : (وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ مَالُهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ ، وَدَخَلَ فِي السَّابِعِ)

/ قال أبو القاسم : وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : سَأَلْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ : كَيْفَ تَعْرِفُونَ الضَّانَّ ١٤٢/١٠

(١) في النسخ : « فلا يجزى » .

(٢) في النسخ : « بن » والتصحيح مما تقدم ومن مصادر التخريج .

(٣-٣) سقط من : م .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٠/٥ .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٦٠/٥ ، ٤٦١ .

(٧) سورة الحج ٣٤ .

إِذَا أَجْدَعَ؟ قَالُوا^(١) : لَا تَزَالُ الصُّوفَةُ قَائِمَةً عَلَى ظَهْرِهِ مَا دَامَ حَمَلًا ، فَإِذَا نَامَتْ الصُّوفَةُ عَلَى ظَهْرِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَجْدَعَ . وَثَنِي الْمَعَزِ إِذَا نَمَتْ لَهُ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَالْبَقَرَةُ إِذَا صَارَ لَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، وَالْإِبِلُ إِذَا^(٢) صَارَ لَهَا^(٣) خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ^(٤) فِي السَّادِسَةِ . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْكَلَابِيُّ ، وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ : إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ الْخَامِسَةُ عَلَى الْبَعِيرِ ، وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ ، وَالْقَى ثَنِيَّتَهُ ، فَهُوَ حَيْثُ ثَنِيٌّ ، وَنَرَى أَنَّهُ^(٥) إِنَّمَا سُمِّيَ ثَنِيًّا لِأَنَّهُ الْقَى ثَنِيَّتَهُ . وَأَمَّا الْبَقَرَةُ ، فَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَتَانِ ؛^(٦) «لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً » . وَمُسِنَّةُ الْبَقَرِ الَّتِي لَهَا سَنَتَانِ^(٧) . وَقَالَ وَكِيعٌ : الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ يَكُونُ ابْنَ سَبْعَةِ أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ .

١٧٥٣ - مسألة ؛ قال : (وَيُجْتَنَبُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ عَرْجُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الَّتِي لَا يُرْجَى بُرُؤُهَا ، وَالْعَضْبَاءُ ، وَالْعَضْبُ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْأُذُنِ أَوْ الْقَرْنِ^(١))

أَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ ، فَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّهَا تَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ ؛ لَمَّا رَوَى الْبَرَاءُ قَالَ : قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِي ؛ الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا^(٢) » وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) . وَمَعْنَى الْعَوْرَاءِ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا ، الَّتِي قَدْ انْحَسَفَتْ عَيْنُهَا ، وَذَهَبَتْ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ عَيْنُهَا ، وَالْعَيْنُ عَضْوٌ مُسْتَطَابٌ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى عَيْنِهَا بَيَاضٌ وَلَمْ تَذْهَبْ ، جَارَتْ التَّضْحِيَّةُ بِهَا ؛ لِأَنَّ عَوْرَهَا لَيْسَ بَيِّنٌ ، وَلَا يَنْقُصُ ذَلِكَ لَحْمَهَا .

(١) فِي م : « قَالَ » .

(٢-٢) فِي أ ، ب : « كَانَ لَهَا » . وَفِي م : « كَمَلَهَا » .

(٣) فِي م : « وَدَخَلَتْ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥-٥) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَالْقَرْنِ » .

(٢) فِي م : « ضَلَعُهَا » تَحْرِيفٌ .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيفُهُ ، فِي : ٤٦١/٥ .

والعَجْفَاءُ المَهْزُولَةُ التي لَا تُنْقَى ، هِيَ التي لَا مُخَّ^(٤) فِي عِظَامِهَا ؛ لِهُزْلِهَا ، وَالنَّقْيُ : الْمُخُّ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥) :

لَا تُشْكِينَ عَمَلًا مَا أُتْقِينَ^(٦)

مَادَامَ مُخٌّ فِي سُلَامَى أَوْ عَيْنٍ

فهذه لَا تُجْزَى ؛ لِأَنَّهَا لَا لَحْمَ فِيهَا ، إِنَّمَا هِيَ عِظَامٌ مُجْتَمِعَةٌ . وَأَمَّا الْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ عَرَجُهَا ، فَهِيَ التي بَهَا عَرَجٌ فَاحِشٌ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُهَا مِنَ اللَّحَاقِ بِالْغَنَمِ فَتَسْبِقُهَا إِلَى الْكَلَاءِ فَيَرْعِيَنَّهُ وَلَا تُدْرِكُهُنَّ ، فَيَنْقُصُ لَحْمُهَا ، فَإِنْ كَانَ عَرَجًا يَسِيرًا لَا يُفْضِي بِهَا إِلَى ذَلِكَ ، / أَجْزَأَتْ . وَأَمَّا الْمَرِيضَةُ التي لَا يُرْجَى بُرُؤُهَا ، فَهِيَ التي بَهَا مَرَضٌ قَدْ يُشَسَّ مِنْ زَوَالِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَقِيَمَتَهَا نَقْصًا كَبِيرًا ، وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ الْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا ، وَهِيَ التي يَبِينُ^(٧) أَثَرُهُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَيُفْسِدُهُ ، وَهُوَ أَصَحُّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَرِيضَةِ الْجَرْبَاءُ ؛ لِأَنَّ الْجَرْبَ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيُهْزِلُ إِذَا كَثُرَ . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَهَذَا اتَّقْيِيدٌ لِلْمُطَلَّقِ ، وَتَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ بِلَا دَلِيلٍ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي الْعُمُومَ كَمَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ ، فَإِنَّ كُلَّ^(٨) الْمَرَضِ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَيَنْقُصُهُ ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّخْصِيصِ مَعَ عُمُومِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى . وَأَمَّا الْعَضْبُ ، فَهُوَ ذَهَابُ أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ الْأُذُنِ أَوِ الْقَرْنِ ، وَذَلِكَ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ النَّحَعِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : تُجْزَى مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعُمَارٍ ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ قَرْنُهَا يَدْمَى ، لَمْ يَجْزَ ، وَإِلَّا جَازَ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ : إِذَا ذَهَبَتِ الْأُذُنُ كُلُّهَا ، لَمْ يَجْزَ ، وَإِنْ ذَهَبَ يَسِيرٌ ، جَازَ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « أَرْبَعٌ لَا تُجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ يُجْزَى ، وَلَئِنْ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ ، عَنْ عَبْدِ بَنِي فَيْرُوزَ ، قَالَ : قُلْتُ لِلْبَرَاءِ فَإِنِّي أَكْرَهُ النَّقْصَ مِنْ^(٩) الْقَرْنِ وَمِنْ الذَّنْبِ . فَقَالَ :

(٤) فِي مَزِيدَةٍ : « لَهَا » .

(٥) هُوَ النَّضْرُ بْنُ سَلْمَةَ الْعَجَلِي .

(٦) الرَّجْزُ فِي : مَقَائِيسِ اللُّغَةِ ٢٠٦/١ ، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (م خ خ) ، وَاللِّسَانُ (س ل م) .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « يَبِينُ » .

(٨) فِي ١ ، م : « كَانَ » .

(٩) فِي ب : « فِي » .

اَكْرَهُ لِنَفْسِكَ مَا شِئْتَ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تُضَيِّقَ عَلَى النَّاسِ . وَلَأنَّ الْمَقْصُودَ اللَّحْمُ ، وَلَا يُؤَثَّرُ ذَهَابُ ذَلِكَ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ^(١٠) عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ . قَالَ قَتَادَةُ : فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَقَالَ : ^(١١) «نَعَمْ ، الْعَضْبُ ^(١٢) النَّصْفُ فَأَكْثَرُ ^(١٣) مِنْ ذَلِكَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٤) ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(١٥) . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ^(١٦) . وَهَذَا مَنْطُوقٌ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَفْهُومِ .

فصل : وَلَا تُجْزَى الْعَمِيَاءُ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْعَوْرَاءِ تَنْبِيهُ عَلَى الْعَمِيَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمَاهَا بَيْنًا ؛ لِأَنَّ الْعَمَى يَمْنَعُ مَشْيَهَا مَعَ الْعَنَمِ ، وَمُشَارَكَتَهَا فِي الْعَلْفِ . وَلَا تُجْزَى مَا قُطِعَ مِنْهَا عُضْوٌ ، كَالْأَلْيَةِ وَالْأَطْبَاءِ ^(١٧) ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَا تَجُوزُ الْعَجْفَاءُ ، وَلَا الْجَدَاءُ . قَالَ أَحْمَدُ : هِيَ الَّتِي قَدْ يَسَّ ضَرْعُهَا . وَلَأنَّ ذَلِكَ / أُبْلَغَ فِي الْإِخْلَالِ بِالْمَقْصُودِ مِنْ ذَهَابِ شَحْمَةِ الْعَيْنِ .

فصل : وَيُجْزَى الْخَصِيُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ ^(١٨) . وَالْوَجَارِضُ الْخُصَيَّتَيْنِ ، وَمَا قُطِعَتْ خُصْيَتَاهُ أَوْ شَلَّتَا ، فَهُوَ كَالْمَوْجُوعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَأنَّ الْخِصَاءَ إِذَا ذَهَابَ ^(١٩) عُضْوٌ غَيْرُ مُسْتَطَابٍ ، يَطِيبُ اللَّحْمُ بِذَهَابِهِ ، وَيَكْثُرُ وَيَسْمُنُ . قَالَ الشَّعْبِيُّ : مَا زَادَ فِي لَحْمِهِ وَشَحْمِهِ أَكْثَرَ مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا .

(١٠) سقط من : م .

(١١-١٢) في المجتبى : « نعم إلا عضب » .

(١٢) في الأصل : « وأكثر » .

(١٣) في م : « الشافعي » خطأ .

(١٤) تقدم التخریج ، في : ٤٦٢/٥ .

(١٥) تقدم تخریجه ، في : ٤٦٣/٥ .

(١٦) الأطباء : حلقات الضرع التي من خف وظلف وحافر وسبع .

(١٧) في م : « ذهاب » .

فصل : وتُجزئُ الجماءُ ، وهي التي لم يُخلَق لها قرنٌ ، والصنمَاءُ ، وهي الصَّغِيرَةُ الأُذُنِ ، والبترَاءُ ، وهي التي لا ذَنْبَ لها ، سواءً كان خِلْقَةً أو مَقْطُوعًا . وممنٌ لم يرَ بأسًا بالبترَاءِ ابنُ عمرَ ، وسعيدُ بنُ المسيَّبِ ، والحسنُ ، وسعيدُ بنُ جبَّيرٍ ، والنَّخَعِيُّ ، والحَكَمُ . وكَرِهَ اللَّيْثُ أَنْ يُضَحَّى بالبترَاءِ ما فوقَ القَصْبَةِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : لا تجوزُ التَّضَحِيَّةُ بالجماءِ ؛ لأنَّ ذهابَ أكثرَ من نصفِ القرنِ يَمْنَعُ ، فذهابُ جميعه أَوْلَى ، ولأنَّ ما مَنَعَ مِنَ العَوَرِ ، مَنَعَ مِنَ العَمَى ، فكذلك ما مَنَعَ مِنْهُ ^(١٨) العَضْبُ ، يَمْنَعُ مِنْهُ كَوْنُهُ أَجَمَّ أَوْلَى . ولنا ، أنَّ هَذَا نَقْصٌ لَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ ، وَلَا يَخْلُ بالمَقْصُودِ ، وَلَمْ يَرُدِّ بِهِ نَهْيٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يُجْزَى ، وفارقَ العَضْبُ ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنْهُ وَارِدٌ ، وهو عَيْبٌ ، فَإِنَّهُ رِمَا دِمَى ^(١٩) وَالْمِ الشَّاةُ ، فيكونُ كمرَضِيها ، وَيُقْبَحُ مَنْظَرُها ، بخلافِ الأَجَمِ ، فَإِنَّهُ حُسْنٌ فِي الْخِلْقَةِ لَيْسَ بِمَرَضٍ وَلَا عَيْبٍ ، إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ مَا كَانَ كَامِلَ الْخِلْقَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ ^(٢٠) . وقال : « خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ » ^(٢١) . وأمرَ بِاسْتِشْرَافِ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ .

فصل : وتُكَرَّهُ الْمَشْقُوقَةُ الْأُذُنُ ، وَالْمَثْقُوبَةُ ، وَمَا قُطِعَ شَيْءٌ مِنْهَا ؛ لما رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَلَا نُضَحِّيَ بِمُقَابِلَةٍ ، وَلَا مُدَابِرَةٍ ، وَلَا خَرْقَاءَ ، وَلَا شَرْقَاءَ . قَالَ زُهَيْرٌ : قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ ، مَا الْمُقَابِلَةُ ؟ قَالَ : تُقَطَّعُ طَرَفُ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْمُدَابِرَةُ ؟ / قَالَ : تُقَطَّعُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْأُذُنِ . قُلْتُ : فَمَا الْخَرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ الْأُذُنُ . قُلْتُ : فَمَا الشَّرْقَاءُ ؟ قَالَ : تُشَقُّ

(١٨) سقط من : الأصل .

(١٩) في م : « آدمي » .

(٢٠) في م : « محيل » . تحريف .

وأخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٣/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

(٢١) أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا سلمة بن شبيب ... ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٧/٦ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٦/٢ .

أُذِنَها السِّمَّةُ . رواه أبو داود ، والنسائي . قال القاضي : الحرقاء التي انثقت أذنها .
وهذا انتهى تنزيهه ، ويحصل الإجزاء بها ، لا نعلم فيه خلافاً ، ولأن اشتراط السلامة من ذلك
يشق ، إذ لا يكاد يوجد سالم من هذا كله .

١٧٥٤ - مسألة : قال : (وَلَوْ أَوْجَبَهَا سَلِيمَةٌ ، فَعَابَتْ عِنْدَهُ ، ذَبَحَهَا ، وَكَانَتْ
أُضْحِيَّةً)

وجملته أنه إذا أوجب أضحية سليمة من العيوب ، ثم حدث بها عيب
يَمْنَعُ^(١) الإجزاء ، ذبحها ، وأجزأته . روى هذا عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ،
والزهرى ، والثوري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق . وقال أصحاب الرأي : لا
تجزئها ؛ لأن الأضحية عندهم واجبة ، فلا يبرأ منها إلا بإراقة دمها سليمة ، كما لو أوجبها في
ذمته ، ثم عيبتها ، فعابت . ولنا ، ما روى أبو سعيد ، قال : ابتعنا كبشاً نضحى به ،
فأصاب الذئب من أليته ، فسألنا النبي ﷺ ، فأمرنا أن نضحى به . رواه ابن ماجه^(٢) .
ولأنه عيب حدث في الأضحية الواجبة ، فلم^(٣) يَمْنَعِ الإجزاء ، كما لو حدث بها عيب
بمعالجة الذبح ، ولا نسلم أنها واجبة في الذمة ، وإنما تعلق الوجوب بعينها .^(٤) فأما إن^(٥)
تعيبت بفعله ، فعليه بدلها . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إذا عالج ذبحها ،
فقلعت السكين عيبتها ، أجزأت ، استحسننا . ولنا ؛ أنه عيب أحدثه بها قبل ذبحها ،
فلم تجزئها ، كما لو كان قبل معالجة الذبح .

فصل : وإن نذر أضحية في ذمته ، ثم عيبتها في شاة ، تعينت ، فإن عابت تلك الشاة
قبل ذبحها ، لم تجزئ ؛ لأن ذمته لا تبرأ إلا بذبح شاة سليمة ، كما لو^(٥) نذر عتق رقبة ، أو

(١) في ب : « منع » .

(٢) في : باب من اشترى أضحية صحيحة فأصابها عنده شيء ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٥١/٢ .
كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٢/٣ .

(٣) في م : « قلما » .

(٤ - ٤) في م : « قلنا إذا » . خطأ .

(٥) سقط من : ب ، م .

كان عليه عِتْقُ رَقِيَّةٍ فِي كَفَّارَةٍ ، فَاشْتَرَاهَا ، ثُمَّ عَابَتْ عِنْدَهُ ، لَمْ تُجْزِئْهُ . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ عَلَى عِتْقِ هَذَا الْعَبْدِ . فَعَابَ ، أَجْزَأُ عَنْهُ .

فصل : وَإِذَا أُتْلِفَ الْأُضْحِيَّةُ الْوَاجِبَةُ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ ، وَتُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ أُتْلِفَهَا ، فَإِنْ غَلَّتِ الْغَنَمُ ، فَصَارَ مِثْلُهَا خَيْرًا مِنْ قِيمَتِهَا ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَلْزَمُهُ مِثْلُهَا ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأُمُورَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَبْحِهَا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ / مِثْلُهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ تَتَّعَيْبْ ، بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ ^(٦) . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ ^(٧) لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْقِيَمَةُ يَوْمَ إِتْلَافِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ أَوْجَبَ الْقِيَمَةَ ، فَلَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنَ الْقِيَمَةِ يَوْمَ الْإِتْلَافِ ، كَمَا لَوْ أُتْلِفَهَا أَجْنَبِيٌّ ، وَكَسَائِرِ الْمَضْمُونَاتِ . فَإِنْ رَخِصَتِ الْغَنَمُ ، فَزَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى مِثْلِهَا ، مِثْلُ أَنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا عِنْدَ إِتْلَافِهَا عَشْرَةً ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهَا خَمْسَةً ، فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، فَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِهَا أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً تُسَاوِي عَشْرَةً ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى اثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ شَاءَ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً وَاحِدَةً ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْعَشْرَةِ مَا لَا يَجِيءُ بِهِ أُضْحِيَّةً ، اشْتَرَى بِهِ شِرْكًَا فِي بَدَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَّعْ لَذَلِكَ ، أَوْ لَمْ تُمْكِنِ الْمُشَارَكَةُ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَشْتَرِي ^(٨) لَحْمًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّبْحَ وَتَفْرِقَةَ اللَّحْمِ مَقْصُودَانِ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ أَحَدُهُمَا وَجِبَ الْآخَرُ . وَالثَّانِي ، يَتَصَدَّقُ بِالْفَضْلِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ التَّقَرُّبُ بِإِرَاقَةِ الدِّمِ ، كَانَ اللَّحْمُ وَثْمَهُ سِوَاءً . فَإِنْ كَانَ الْمُتْلِفُ أَجْنَبِيًّا ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهَا يَوْمَ أُتْلِفَهَا ، وَجْهًا وَاحِدًا ، وَيَلْزَمُهُ دَفْعُهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُتْلِفَهَا صَاحِبُهَا ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْقِيَمَةُ ثَمَنَ أُضْحِيَّةٍ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا مَضَى فِيمَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْأُضْحِيَّةِ فِي حَقِّ الْمُضْحَى . فَإِنْ تَلَفَتِ الْأُضْحِيَّةُ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ ، أَوْ سُرِقَتْ ، أَوْ ضَلَّتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا إِذَا لَمْ يُفْرِطْ ، كَالْوَدِيعَةِ .

فصل : وَإِنْ اشْتَرَى أُضْحِيَّةً ، فَلَمْ يُوجِبْهَا حَتَّى عِلِمَ بِهَا عَيْبًا ، فَلَهُ رَدُّهَا إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ

(٦) فِي م : « الْآدَمِي » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٨) فِي ب زِيَادَةٌ : « بِهِ » .

شاءَ أَخَذَ أَرْضَهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ عَيْبُهَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّضْحِيَّةُ بِهَا ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يُضَحِّيَ بِهَا ، وَالْأَرْضُ لَهُ . وَإِنْ أُوجِبَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهَا مَعِيَّةٌ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ رَدِّهَا وَأَخِذِ أَرْضِهَا ، فَإِنْ أَخَذَ أَرْضَهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الزَّائِدِ عَنْ قِيَمَةِ الْأُضْحِيَّةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَرْضُ لَهُ ؛ لِأَنَّ إِجْبَابَهَا إِنَّمَا صَادَفَهَا بِدُونِ هَذَا الَّذِي أَخَذَ أَرْضَهُ ، فَلَمْ يَتَعَلَّقِ الْإِجْبَابُ بِالْأَرْضِ ، وَلَا بِمُبْدَلِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهَا ثُمَّ أَخَذَ أَرْضَهَا . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَطَّابِ : لَا يَمْلِكُ رَدُّهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا بِإِجْبَابِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا مَعِيًّا فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبَهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . فَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ أَخْذُ الْأَرْضِ . وَفِي كَوْنِ الْأَرْضِ لِلْمُشْتَرِي ، وَوُجُوبِهِ فِي التَّضْحِيَّةِ ، وَجْهَانِ ، ثُمَّ نَنْظُرُ ؛ فَإِنْ كَانَ عَيْبُهَا لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، فَقَدْ صَحَّ إِجْبَابُهَا ، وَالتَّضْحِيَّةُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ عَيْبُهَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَهَا ، / فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُوجِبَهَا عَالِمًا بِعَيْبِهَا ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ . ١٤٤/١٠ ظ

اللَّهُ تَعَالَى .

١٧٥٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِنْ وَلَدَتْ ، ذَبَحَ وَلَدَهَا مَعَهَا)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَّ أُضْحِيَّةً ، فَوَلَدَتْ ، فَوَلَدُهَا تَابِعٌ لَهَا ، حُكْمُهُ حُكْمُهَا ، سِوَاءَ كَانَ حَمَلًا حَالًا^(١) التَّعْيِينَ ، أَوْ حَدَثَ بَعْدَهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَا يَذْبَحُهُ ، وَيَدْفَعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ حَيًّا ، وَإِنْ ذَبَحَهُ ، دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ مَذْبُوحًا ، وَأَرْضَ مَا نَقَصَهُ الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَمَائِهَا ، فَيَلْزَمُهُ^(٢) دَفْعُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى صِفَتِهِ ، كَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا . وَلَنَا ، إِنْ اسْتَحَقَّاقَ وَلَدُهَا حُكْمًا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ مِنَ الْأُمِّ ، فَيُثْبِتُ لَهُ مَا يَثْبُتُ^(٣) لَهَا ، كَوَلَدِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبَّرَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَذْبَحُهُ كَمَا يَذْبَحُهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ أُضْحِيَّةً عَلَى وَجْهِ التَّبَعِ لِأُمِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِهِ ، كَأُمِّهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْبَقَرَةَ لِأُضَحِّيَ بِهَا ، وَإِنَّهَا وَضَعَتْ هَذَا الْعِجْلَ ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا تَحْلِبْهَا إِلَّا أَفْضَلًا عَنْ تَيْسِيرِ

(١) فِي م : « حِينَ » .

(٢) فِي م : « فَلْزَمَهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « ثَبَتَ » .

وَلَدَهَا ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْأَضْحَى ، فَادْبَحُهَا وَوَلَدَهَا عَنْ سَبْعَةٍ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٤) ،
عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ زُهَيْرِ الْعَبْسِيِّ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَذَفٍ ، عَنْ عَلِيٍّ .

فصل : وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا الْفَاضِلَ عَنْ وَلَدِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ شَيْءٌ ، أَوْ كَانَ
الْحَلْبُ يَضُرُّهَا ، أَوْ يَنْقُصُ لَحْمَهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ اخْذُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَلَهُ اخْذُهُ
وَالِانْتِفَاعُ بِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحْلِبُهَا ، وَيُرْشُ عَلَى الضَّرْعِ الْمَاءَ
حَتَّى يَنْقُطَعَ اللَّبَنُ ، فَإِنْ اخْتَلَبَهَا ، تَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِأَنَّ اللَّبَنَ مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ ، فَلَمْ
يَجُزْ لِلْمُضْحَى الْانْتِفَاعُ بِهِ ، كَالْوَلَدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَحْلِبُهَا إِلَّا
فَضْلًا عَنْ تَيْسِيرِ وَلَدِهَا . وَلَئِنَّهُ انْتِفَاعٌ لَا ^(٥) يَضُرُّهَا وَلَا يُولِدُهَا ^(٥) ، فَأَشْبَهَ الرُّكُوبَ ، وَيَفَارِقُ
الْوَلَدَ ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ إِيصَالَهُ إِلَى مَحِلِّهِ ، أَمَّا اللَّبَنُ ، فَإِنْ حَلَبَهُ وَتَرَكَهَ فَسَدَ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِبْهُ ،
تَعَقَّدَ الضَّرْعُ ، وَأَضُرَّهَا ، فَجُوزَ لَهُ شُرْبُهُ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ أَفْضَلَ . وَإِنْ اخْتَلَبَ مَا
يَضُرُّهَا أَوْ يُولِدُهَا ، لَمْ يَجُزْ لَهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَصُوفُهَا وَشَعْرُهَا وَوَبَرُّهَا إِذَا
جَزَّهَ ، تَصَدَّقَ بِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، فَلَمْ أَجْزِئْ لَهُ الْانْتِفَاعَ بِاللَّبَنِ ؟ قُلْنَا : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ
وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ لَبَنَهَا يَتَوَلَّدُ مِنْ غِذَائِهَا وَعَلْفِهَا ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِهِ ، فَجَازَ / صَرْفُهُ
إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْمُرْتَهَنَ إِذَا عَلَفَ الرَّهْنَ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْلِبَ ، وَيَرْكَبَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ
الصُّوفَ وَلَا الشَّعَرَ . الثَّانِي ، أَنَّ الصُّوفَ وَالشَّعَرَ يُنْتَفَعُ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ ، فَجَرَى مَجْرَى
جِلْدِهَا وَأَجْزَائِهَا ، وَاللَّبَنُ يُشْرَبُ وَيُوكَلُ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَجَرَى مَجْرَى مَنْافِعِهَا وَرُكُوبِهَا ،
وَلِأَنَّ اللَّبَنَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ ، وَالصُّوفُ وَالشَّعَرَ عَيْنَ مَوْجُودَةٍ دَائِمَةٍ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ .

١٤٥/١٠

فصل : وَأَمَّا صُوفُهَا ، فَإِنْ كَانَ جَزَّهَ أَنْفَعَ لَهَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي زَمَنِ الرَّبِيعِ ، تَخِفُ
بِجَزِّهِ وَتَسْمَنُ ، جَازَ جَزُّهُ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّهَا ؛ لِقُرْبِ مُدَّةِ الذَّبْحِ ، أَوْ كَانَ
بِقَاوُهُ أَنْفَعَ لَهَا ؛ لِكَوْنِهِ يَقِيهَا الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ اخْذُهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اخْذُ بَعْضِ
أَجْزَائِهَا .

(٤) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَلَدِ الْأَضْحِيَّةِ وَلَبَنُهَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٨٨/٩ .

(٥-٥) فِي ب ، م : « يَضُرُّهَا » .

١٧٥٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِجَابُهَا أَنْ يَقُولَ : هِيَ أَضْحِيَّةٌ)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَضْحِيَّةُ ، وَتَتَعَيَّنُ بِهِ ، هُوَ الْقَوْلُ دُونَ النِّيَّةِ . وَهَذَا مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا اشْتَرَى شَاةً أَوْ غَيْرَهَا نِيَّةً الْأَضْحِيَّةَ ، صَارَتْ ^(١) أَضْحِيَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِشَرَاءِ الْأَضْحِيَّةِ ^(٢) ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِالنِّيَّةِ وَقَعَتْ عَنْهَا ، كَالْوَكِيلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ النِّيَّةُ الْمُقَارِنَةُ لِلشَّرَاءِ ، كَالْعِتْقِ وَالْوَقْفِ ، وَيَفَارِقُ الْبَيْعَ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ جَعْلُهُ لِمُوكِلِهِ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ، وَهَهُنَا بَعْدَ الشَّرَاءِ يُمَكِّنُهُ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً . فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ . صَارَتْ وَاجِبَةً ، كَمَا يَنْتَقِى الْعَبْدُ بِقَوْلِ سَيِّدِهِ : هَذَا حُرٌّ . وَلَوْ أَنَّهُ قَلَّدَهَا أَوْ أَشْعَرَهَا يَتَوَى بِهِ جَعْلُهَا أَضْحِيَّةً ، لَمْ تَصِرْ أَضْحِيَّةً حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .

١٧٥٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ أَوْجَبَهَا نَاقِصَةً ، ذَبَحَهَا ، وَلَمْ تُجْزِئْهُ)

يَعْنِي إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، فَأَوْجَبَهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّ إِجْبَابَهَا كَالنَّذْرِ لِذَبْحِهَا ، فَيَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلِأَنَّ إِجْبَابَهَا كَنَذْرِ هَذِي مِنْ غَيْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَلَا تُجْزِئُهُ عَنِ الْأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَلَا تَكُونُ أَضْحِيَّةً ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَرْبَعٌ لَا تُجْزِئُ فِي الْأَضْحَا حِي » ^(١) . وَلَكِنَّهُ يَذْبَحُهَا ، وَيُثَابُ عَلَى مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ / مِنْهَا ، كَمَا ١٤٥/١٠ ظ
يُثَابُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ هَذِيًا ، وَكَأَلَوْ أَعْتَقَ عَنْ كَفَّارَتِهِ عَبْدًا لَا يُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ هَهُنَا لَا يَلْزَمُهُ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَا يُوجِبُهَا . وَإِنْ كَانَتْ الْأَضْحِيَّةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، مِثْلُ مَنْ نَذَرَ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، أَوْ أَثْلَفَ أَضْحِيَّتَهُ الَّتِي أَوْجَبَهَا ، لَمْ تُجْزِئْهُ هَذِهِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ زَالَ عَيْبُهَا ، كَأَنَّ ^(٢) كَانَتْ عَجْفَاءً فزَالَ عَجْفُهَا ، أَوْ مَرِيضَةً فَبَرَأَتْ ، أَوْ عَرَجَاءَ فزَالَ عَرَجُهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَانَتْ » .

(٢) فِي ١ ، ب ، م : « أَضْحِيَّةٌ » .

(١) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي : ٤٦١/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : « كَانَتْ » .

المذهب أنها تُجزئ . وقال أصحاب الشافعي : لا تُجزئ ؛ لأن الاعتبار بحال إيجابها ، ولأن الزيادة فيها كانت للمساكين ، كما أن نقصها بعد إيجابها عليهم لا يمنع^(٣) كونها أضحية . ولنا ، أن هذه أضحية يُجزئ مثلها ، فتجزئ ، كما لو لم يُوجِبها إلا بعد زوال عيْنها .

١٧٥٨ - مسألة ؛ قال : (ولأتباع أضحية الميت في دينه ، ويأكلها ورثته)

يعنى إذا أوجب أضحية ، ثم مات ، لم يَجْزُ بيعها وإن كان على الميت دين لا وفاء له . وهذا قال أبو ثور ، ويشبهه مذهب الشافعي . وقال الأوزاعي : إن ترك ديناً لا وفاء له إلا منها ، بيعت فيه . وقال مالك : إن تشاجر الورثة فيها باعوها . ولنا ، أنه تعين ذبحها ، فلم يصح بيعها في دينه ، كما لو كان حياً^(١) . إذا ثبت هذا ، فإن ورثته يقومون مقامه في الأكل والصدقة والهدية ؛ لأنهم يقومون مقام موروثهم فيما له وعليه .

فصل : واختلفت الرواية ، هل تجوز التضحية عن اليتيم من ماله ؟ فروى أنه ليس للولي ذلك ؛ لأنه إخراج شيء من ماله بغير عوض ، فلم يَجْز ، كالصدقة والهدية . وهذا مذهب الشافعي . وروى أن للولي أن يضحى عنه إذا كان موسراً . وهذا قول أبي حنيفة ، ومالك . قال مالك : إذا كان له ثلاثون ديناراً ، يضحى عنه بالشاءة ، بالنصف^(٢) دينار ؛ لأنه إخراج مال يتعلق بيوم العيد ، فجاز إخراجُه من مال اليتيم ، كصدقة الفطر . فعلى هذا ، يكون إخراجها من ماله على سبيل التوسعة عليه ، والتطبيب لقلبه ، وإشراكه لأمثاله في مثل هذا اليوم ، كما يشتري له الثياب المرتفعة^(٣) للتجمل ، والطعام الطيب ، ويوسع عليه في النفقة وإن لم يجب ذلك . ويحتمل أن يحمل كلام أحمد في الروايتين على حالين ؛ فالموضع الذي^(٤) منع التضحية ، إذا كان اليتيم طفلاً لا يعقل التضحية ، ولا

١٠/١٤٦

(٣) في م زيادة : « من » .

(١) في ب : « حقا » .

(٢) في م : « بنصف » .

(٣) في م : « الرفعة » .

(٤) سقط من : ب .

يُفْرَحُ بِهَا ، وَلَا يَنْكَسِرُ^(٥) قَلْبُهُ بِتَرْكِهَا ؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهَا ، فَيُحَصِّلُ إِخْرَاجَ ثَمَنِهَا تَضْيِيعَ مَالٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَالْمَوْضِيعُ الَّذِي أَجَازَهَا ، إِذَا كَانَ الْيَتِيمُ يَعْقِلُهَا ، وَيَنْجِرُ قَلْبُهُ بِهَا ، وَيَنْكَسِرُ بِتَرْكِهَا ؛ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ مِنْهَا ، وَالضَّرَرِ بِتَفْوِيتِهَا . وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَطَّابِ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : يُضْحَى عَنْهُ . عَلَى وُجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مَا ذَكَرْنَاهُ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَتَى ضَحَّى عَنِ الْيَتِيمِ ، لَمْ يَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ مِنْهَا ، وَيُوفِّرُهَا لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ بَطَوَعًا .

١٧٥٩ - مسألة ؛ قال : (وَالِاسْتِخْبَابُ أَنْ يَأْكُلَ ثُلُثَ أُضْحِيَّتِهِ ، وَيُهْدِيَ ثُلُثَهَا ، وَيَتَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا ، وَلَوْ أَكَلَ أَكْثَرَ جَازَ)

قَالَ أَحْمَدُ : نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ : يَأْكُلُ هُوَ الثُّلُثَ ، وَيُطْعِمُ مَنْ أَرَادَ الثُّلُثَ ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ بِالثُّلُثِ . قَالَ عَلْقَمَةُ : بَعَثَ مَعِيَ عَبْدُ اللَّهِ بِهَدِيَّةٍ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَكُلَ ثُلُثًا ، وَأَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَهْلِ أُخْيِهِ^(١) بِثُلُثٍ ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِثُلُثٍ . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : الضُّحَايَا وَالْهَدَايَا ثُلُثٌ لَكَ ، وَثُلُثٌ لِأَهْلِكَ ، وَثُلُثٌ لِلْمَسَاكِينِ . وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ : يَجْعَلُهَا نِصْفَيْنِ ، يَأْكُلُ نِصْفًا ، وَيَتَصَدَّقُ بِنِصْفٍ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ ﴾^(٢) . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : مَا كَثَرَ مِنَ الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ ، وَأَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ فِي قَدِيرٍ ، فَأَكَلَ هُوَ وَعَلِيٌّ مِنْ لَحْمِهَا ، وَحَسِيًّا مِنْ مَرَقِهَا^(٣) . وَنَحَرَ خَمْسَ بَدَنَاتٍ أَوْ سِتَّ بَدَنَاتٍ ، وَقَالَ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ » . وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُنَّ شَيْئًا^(٤) . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي صِفَةِ أُضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : وَيُطْعِمُ^(٥)

(٥) فِي م : « يَكْسِرُ » .

(١) فِي م زِيَادَةٌ : « عَتَبَةٌ » .

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ ٢٨ .

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ١٥٦/٥ .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٣٠١/٥ .

(٥) فِي ب : « فَيُطْعِمُ » .

أهل بيته الثلث ، ويُطعمُ فقراءَ جيرانه الثلث ، ويتصدقُ على السُّؤالِ بالثلث . رواه الحافظ
 ١٤٦/١٠ ط أبو موسى الأصفهاني^(٦) ، في الوظائف ، وقال : حديث حسن . ولأنه قول ابن مسعود /
 وابن عمر ، ولم نعرف^(٧) لهما مخالفاً في الصحابة ، فكان إجماعاً ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾^(٨) . والقانع : السائل . يقال : قنع قنوعاً . إذا
 سأل . وقنع قناعةً ، إذا رضى . قال الشاعر^(٩) :

لَمَالِ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُعْنِي مَفَاقِرُهُ أَعْفُ مِنَ الْقُنُوعِ
 والمُعْتَرَّ : الذي يعتربك . أى يتعرض لك لتطعمه ، ولا^(١٠) يسأل ، فذكر ثلاثة
 أصناف .، فينبغي أن يُقسَمَ بينهم أثلاثاً . وأما الآية التي احتج بها أصحابُ الشافعي ، فإن
 الله تعالى لم يُبين قدرَ المأكولِ منها والمتصدق به ، وقد نبه عليه في آيتنا ، وفسره النبي ﷺ
 بفعله ، وابن عمر بقوله ، وابن مسعود بأمره . وأما خبر أصحاب الرأي ، فهو في
 الهدى ، والهدى يكثر ، فلا يتمكن الإنسان من قسمه ، وأخذ ثلثه ، فتتعين الصدقة
 بها ، والأمر في هذا واسع ، فلو تصدق بها كلها أو بأكثرها جاز ، وإن أكلها كلها إلا أوقية
 تصدق بها جاز . وقال أصحابُ الشافعي : يجوز أكلها كلها . ولنا ، أن الله تعالى قال :
 ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ . وقال : ﴿ وَأَطِيعُوا أَلْبَائِسَ الْفَقِيرِ ﴾ .
 والأمر يقتضي الوجوب . وقال بعض أهل العلم : يجب الأكل منها ، ولا تجوز الصدقة
 بجميعها ؛ للأمر بالأكل منها . ولنا ، أن النبي ﷺ نحرَ خمسَ بدنان ، ولم يأكلَ منهنَّ
 شيئاً ، وقال : « مَنْ شَاءَ فَلْيَقْتَطِعْ » . ولأنها ذبيحةٌ يتقربُ إلى الله تعالى بها ، فلم يجب
 الأكل منها ، كالعقيقة ، والأمر للاستحباب ، أو للإباحة ، كالأمر بالأكل من الثمار
 والزرع ، والنظر إليها :

(٦) في م : « الأصفهاني » . وهما بمعنى . وهو أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد ، ابن المديني ، الشافعي ، الحافظ ،
 صاحب التصانيف ، منها كتابه « الوظائف » ، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . طبقات الشافعية الكبرى
 ١٦٠/٦ - ١٦٣ .

(٧) في ١ : « نعلم » .

(٨) سورة الحج ٣٦ .

(٩) هو الشماخ ، والبيت في ديوانه ٢٢١ .

(١٠) في م : « فلا » .

فصل : ويجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، في قول عامة أهل العلم . ولم يُجزه علي ، ولا ابن عمر ، رضي الله عنهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١١) . ولنا ، أن النبي ﷺ قال : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ ادْخَارِ لُحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ ، فَامْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ » . رواه مسلم^(١٢) . وروى عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : « إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّافَةِ^(١٣) الَّتِي دَفَّتْ ، فَكُلُوا ، وَتَزَوَّدُوا ، وَتَصَدَّقُوا ، وَادْخَرُوا »^(١٤) . وقال أحمد : فيه أسانيد صحيح . فأما علي وابن عمر ، فلم يبلغهما ترخيص رسول الله ﷺ ، وقد كانوا سمعوا النهي ، فرووا على ما سمعوا .

١٤٧/١٠ و

فصل : ويجوز أن يطعم منها كافراً . وبهذا قال الحسن ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : غيرهم أحب إلينا . وكره مالك والليث إعطاء النصراني جلد الأضحية . ولنا ، أنه طعام له أكله ، فجاز إطعامه الذمي^(١٥) ، كسائر طعامه ، ولأنه صدقة تطوع ، فجاز إطعامها الذمي والأسير ، كسائر صدقة التطوع . فأما الصدقة الواجبة منها ، فلا يُجزى دفعها إلى كافر ؛ لأنها صدقة واجبة ، فأشبهت الزكاة ، وكفارة اليمين .

١٧٦٠ - مسألة ؛ قال : (ولا يُعطى الجازر بأجرته شيئاً منها)

وبهذا قال^(١) مالك ، و^(٢) الشافعي ، وأصحاب الرأي . ورخص الحسن ، وعبد الله

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٣٠٠/٥ .

(١٢) في : باب استئذان النبي ﷺ به عز وجل في زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي . . . ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ٦٧٢/١ ، ١٥٦٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٢٩٨/٢ . والنسائي ، في : باب الإذن في ذلك ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٠/٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ .

(١٣) الدافة : قوم يسرون جميعاً سيراً خفيفاً . والمراد : جموع الأعراب التي وفدت .

(١٤) أخرجه مسلم ، في : باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٦١/٣ . والنسائي ، في : باب الادخار في الأضاحي ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٧/٧ ، ٢٠٨ . والإمام

مالك ، في : باب ادخار لحوم الأضاحي ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٤٨٥/٢ .

(١٥) في ب ، م : « للذمي » .

(١-١) سقط من : م .

ابن عُبيد بن عمير ، في إعطائه الجلد . ولنا ، ما روى علي ، رضي الله عنه ، قال . أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة ، وأن أقسم جلودها وجلالها^(٢) ، وأن لا أعطى الجازر منها شيئاً ، وقال : « نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . ولأن ما يَدْفَعُهُ إِلَى الْجَزَارِ أَجْرَةٌ عِوَضٌ عَنْ^(٤) عَمَلِهِ وَجِزَارَتِهِ ، ولا تجوزُ الْمُعَاوَضَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا . فَأَمَّا إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِفَقْرِهِ ، أو على سبيلِ الْهَدِيَّةِ ، فلا بأس ؛ لَأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْأَخْذِ ، فهو كغيره ، بل هو أَوْلَى ؛ لَأَنَّهُ بَاشَرَهَا ، وَتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهَا .

١٧٦١ - مسألة ؛ قال : (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِلْدِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهُ ، وَلَا شَيْئاً مِنْهَا)

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ ، لَلْحِمِّهَا وَلَا جِلْدِهَا ، وَاجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِالذَّبْحِ . قال أحمد : لَا يَبِيعُهَا ، وَلَا يَبِيعُ شَيْئاً مِنْهَا . وقال : سبحانه الله ، كيف يبيعهها ، وقد جعلها لله تبارك وتعالى ! وقال الميموني : قالوا لأبي عبد الله : فجِلْدُ الْأَضْحِيَّةِ يُعْطَاهُ السَّلَاحُ ؟ قال : لا^(١) . وَحَكَى قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : لَا يُعْطَى^(٢) فِي جِزَارَتِهَا شَيْئاً مِنْهَا^(٣) . ثم قال : إسناده جيد . وهذا قال أبو هريرة . وهو مذهب الشافعي . وَرَخَّصَ الْحَسَنُ / ، وَالنَّحَعِيُّ فِي الْجِلْدِ أَنْ يَبِيعَهُ وَيَشْتَرِي بِهِ الْغُرْبَالَ وَالْمُنْخُلَ وَآلَةَ الْبَيْتِ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لَأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ هُوَ وَغَيْرُهُ ، فَجَرَى مَجْرَى تَفْرِيقِ لَحْمِهَا^(٤) . وقال أبو حنيفة : يبيع ما شاء منها ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ يَبِيعُ الْجِلْدَ ، وَيَتَصَدَّقُ بِثَمَنِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَسَمِ جُلُودِهَا وَجِلَالِهَا ، وَنَهْيُهُ أَنْ يُعْطَى الْجَازِرُ شَيْئاً مِنْهَا . وَلَأَنَّهُ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُهُ ،

(٢) الجل للداية : كالثوب للإنسان ، يقيها البرد .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٠١/٥ .

(٤) سقط من : ب .

(١) سقط من : م . وفي : « ولا » .

(٢) في م : « يعطى الجازر » .

(٣) هو الذي تقدم في أول الصفحة .

(٤) في م : « اللحم » .

كالوقوف ، وما ذكروه^(٥) في شراء آلة البيت ، يَظْلُ بِاللَّحْمِ ، لا يجوز بيعه بآلة البيت وإن كان ينتفع به . فأما جواز الانتفاع بجلودها وجلالها ، فلا خلاف فيه ؛ لأنه جزء منها ، فجاز للمضحي الانتفاع به ، كاللحم ، وكان علقمة ومسروق يدبغان جلد أضحيتهما ، ويصليان عليه . وروى عائشة ، قالت : قلت : يا رسول الله ، قد كانوا ينتفعون من ضحاياهم ، يحملون منها الودك^(٦) ، ويتخذون منها الأسقية . قال : « وما ذاك ؟ » . قالت : نهيت عن إمساك لحوم الأضاحي بعد^(٧) ثلاث . قال : « إنما نهيتكم للدافاة التي دفت ، فكلوا ، وتزودوا ، وتصدقوا » . حديث صحيح ، رواه مالك^(٨) ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، عن عائشة ، رضى الله عنها . ولأنه انتفاع به ، فجاز كلحيمها .

١٧٦٢ - مسألة : قال : (ويجوز أن تبدل الأضحية إذا أوجبها بخير منها)

هذا المنصوص عن أحمد . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعكرمة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن . واختار أبو الخطاب أنه لا يجوز بيعها ، ولا إبدالها ؛ لأن أحمد نص في الهدي إذا عطب ، أنه يجزئ عنه ، وفي الأضحية^(١) إذا هلك ، أو ذبحها فسرت ، لا بدل عليه . ولو كان ملكه ما زال عنها ، لزمه بدلها في هذه المسائل . وهذا مذهب أبي يوسف ، والشافعي ، وأبي ثور ؛ لأنه قد جعلها لله تعالى ، فلم يملك التصرف فيها بالبيع والإبدال ، كالوقوف . ولنا ، ما روى ، أن النبي ﷺ ساق مائة بدنة^(٢) في حجته ، وقدم على من اليمن ، فأشركه فيها . رواه مسلم^(٣) . وهذا نوع من الهبة أو بيع ، ولأنه عدل عن عين وجبت لحق الله تعالى إلى خير منها من جنسها ، فجاز ، كما لو وجبت عليه بنت

(٥) في الأصل ، ١ : « ذكره » .

(٦) الودك : الشحم .

(٧) في م : « فوق » .

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨١ .

(١) في م زيادة : « أنه » .

(٢) سقط من : ب .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ١٥٦/٥ . في حديث جابر الطويل .

لَبُونِ ، فَأُخْرِجَ حَقَّةٌ فِي الزَّكَاةِ ، / فَأَمَّا بَيْعُهَا ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَهَا ، وَيَشْتَرِيَ خَيْرَ امْنِهَا . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَإِشْرَاكِهِ فِيهَا ، وَلَأنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَنْهَا ، بِدَلِيلِ جَوَازِ إِبْدَالِهَا ، وَلَأنَّهَا عَيْنٌ يَجُوزُ إِبْدَالُهَا ، فَجَازَ بَيْعُهَا ، كَمَا قَبَلَ إِجَابُهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا ، كَالْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا جَازَ إِبْدَالُهَا بِجِنْسِهَا ؛ لِأنَّهُ لَمْ يَزُلْ الْحَقُّ فِيهَا عَنْ جِنْسِهَا ، وَإِنَّمَا انْتَقَلَ إِلَى خَيْرٍ مِنْهَا ، فَكَأنَّهُ فِي الْمَعْنَى ضَمُّ زِيَادَةٍ إِلَيْهَا ، وَقَدْ جَازَ إِبْدَالُ الْمُصْحَفِ ، وَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ الْبُذْنِ ^(٤) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَبِيعْهَا ، وَإِنَّمَا شَرَكَ عَلَيْهَا فِي ثَوْبِهَا وَأَجْرَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ إِجَابِهَا . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : بِخَيْرٍ مِنْهَا . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِذُونِهَا ، وَلَا خِلَافٌ فِي هَذَا ؛ لِأنَّهُ تَفْوِيطُ جُزْءٍ مِنْهَا ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَأَثْلَافِهِ . وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِمِثْلِهَا ؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي هَذَا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبْدَالِهَا بِمِثْلِهَا اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، جَوَازُهُ ؛ لِأنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُغَيَّرُ مَا أَوْجَبَهُ لغيرِ فَائِدَةٍ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كإِبْدَالِهِ بِمَا ذُونُهَا .

١٧٦٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْأَضْحَى مِقْدَارُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخُطْبَتِهِ ، فَقَدْ حُلَّ الذَّبْحُ إِلَى آخِرِ يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نَهَارًا ، وَلَا يَجُوزُ لَيْلًا)

الْكَلَامُ فِي وَقْتِ الذَّبْحِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَوَّلُهُ ، وَآخِرُهُ ، وَعَمُومُ وَقْتِهِ أَوْ خُصُوصِهِ . أَمَّا أَوَّلُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ نَهَارِ يَوْمِ الْعِيدِ قَدْرٌ تَحُلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَقَدْرُ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَتَيْنِ تَامَتَيْنِ فِي أَحَفِّ مَا يَكُونُ ، فَقَدْ دَخَلَ ^(١) وَقْتُ الذَّبْحِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَفْسُ الصَّلَاةِ ، لَا فَرْقٌ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْمِصْرِ وَغَيْرِهِمْ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ مِنْ شَرْطِ جَوَازِ التَّضَحِّيَةِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْمِصْرِ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَخُطْبَتَهُ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ الْحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِمَا رَوَى جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَعِدْ »

(٤) فِي م : « النَّبِيُّ ﷺ » .

(١) فِي م : « حُلَّ » .

مَكَانَهَا أُخْرَى»^(٢). وعن البراء ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَتَسَكَتَ تَسُكَّنَا ، فَقَدْ أَصَابَ التُّسُكَ ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى » .
 / مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وفي لفظ قال : « إِنَّ أَوَّلَ تَسْكِنَانِي يَوْمَنَا هَذَا الصَّلَاةُ ، ثُمَّ الذَّبْحُ ، فَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَبِتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ قَدَّمَهَا لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ التُّسُكِ فِي شَيْءٍ » . فظاهر^(٤)
 هذا اعتبارُ نفسِ الصلاةِ . وقال عطاءٌ : وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ
 آخِرُهَا بِالْوَقْتِ ، فَتَعَلَّقَ أَوَّلُهَا بِالْوَقْتِ ، كَالصِّيَامِ . وهذا وَجْهٌ قولِ الخِرَقِيِّ وَمَنْ وافَقَهُ .
 والصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، أَنَّ وَقْتُهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ لِظَاهِرِ
 الْحَبَرِ ، وَالْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ أَوْلَى . فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ، فَأَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ قَدْرُ
 الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ بَعْدَ حُلِّ^(٥) الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ تُعْتَبَرُ ، فَوَجَبَ الْإِعْتِبَارُ
 بِقَدْرِهَا . وقال أبو حنيفةٌ : أَوَّلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّهِمْ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمِ
 النَّحْرِ ، فَكَانَ وَقْتُهَا^(٦) مِنْهُ كَسَائِرِ الْيَوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ وَقْتُهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ^(٧)
 بَعْدَ إِشْرَاقِ الشَّمْسِ ، فَلَا تَتَقَدَّمُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ ، كَصَلَاةِ الْعِيدِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ
 بِأَهْلِ الْمِصْرِ^(٨) ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ الْإِمَامُ فِي الْمِصْرِ ، لَمْ يَجْزِ الذَّبْحُ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ، لِأَنَّهَا

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : فليذبح على اسم الله ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٨/٧ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٢/٣ . والنسائي ، في : باب ذبح الناس بالمصلي ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٨٨/٧ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة ، من كتاب الأضاحي ١٠٥٣/٢ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الأكل يوم النحر ، وباب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ، وباب كلام الإمام الناس ... ، من كتاب العيدين ، وفي : باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١/٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ١٣٢/٧ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب وقتها ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٣/٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الخطبة يوم العيد ، وباب حث الإمام الناس على الصدقة ، من كتاب العيدين ، وفي : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، من كتاب الذبائح والصيد . المجتبى ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٩٦/٧ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « وظاهر » .

(٥) سقط من : م .

(٦) في ب : « وقتنا » .

(٧) في ١ ، ب ، م : « المصير » .

(٨) في م : « الأمصار » .

حينئذ تسقط ، فكأنه قد صلى ، وسواء ترك الصلاة عمداً أو غير عمد ، لعذر أو غيره .
 فأما الذبح في اليوم الثاني ، فيجوز^(٩) في أول النهار ؛ لأن الصلاة فيه غير واجبة ، ولأن
 الوقت قد دخل في اليوم الأول ، وهذا من أثنائه ، فلا تعتبر فيه صلاة ولا غيرها . وإن صلى
 الإمام في المصلى ، واستخلف من صلى في المسجد ، فمتى صلوا في أحد الموضعين جاز
 الذبح ؛ لوجود الصلاة التي يسقط بها الفرض عن سائر الناس . فإن ذبح بعد الصلاة قبل
 الخطبة ، أجزأ ، في ظاهر كلام أحمد ؛ لأن النبي ﷺ علق المنع على فعل الصلاة ، فلا
 يتعلق بغيره ، ولأن الخطبة غير واجبة . وهذا قول الثوري . الثاني ، آخر الوقت ، وآخره
 آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، فتكون أيام النحر ثلاثة ؛ يوم النحر^(١٠) ، ويومان
 بعده . وهذا قول عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس . قال
 أحمد : أيام النحر ثلاثة ، عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ . وفي رواية ،
 قال : خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ . ولم يذكر أنسا . وهو قول مالك ، والثوري ،
 وأبي حنيفة . وزوي عن علي ، آخره آخر أيام التشريق . وهو مذهب الشافعي ، وقول
 عطاء ، والحسن ؛ لأنه روي عن جبير بن مطعم ، أن النبي ﷺ قال : « أيام منى كلها
 منحر »^(١١) . ولأنها أيام تكبير وإفطار ، فكانت محلاً للنحر كالأولتين . وقال ابن
 سيرين : لا تجوز إلا في يوم النحر خاصة ؛ لأنها وظيفة^(١٢) عيد ، فلا تجوز إلا في يوم
 واحد ، كأداء الفطرة يوم الفطر . وقال سعيد بن جبير ، وجابر بن زيد ، كقول ابن سيرين
 في أهل الأمصار ، وقولنا في أهل منى . وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وعطاء بن يسار :
 تجوز التضحية إلى هلال المحرم . وقال أبو أمامة بن سهل بن حنيف : كان الرجل من
 المسلمين يشتري أضحية ، فيسمنها حتى يكون آخر ذى الحجة ، فيضحى بها . رواه

١٤٩/١٠

(٩) في م : « فهو » .

(١٠) في م : « العيد » .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب النحر يوم النحر ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب من قال : الأضحى جائز يوم
 النحر ... ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٩٥/٩ ، ٢٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٢/٤ . كلاهما
 بلفظ : « كل أيام التشريق ذبح » . وانظر : ما تقدم تخريجه ، في : ٢٤٣/٥ .

(١٢) في الأصل ، ١ : « وصيفة » .

الإمام أحمد، بإسناده^(١٣). وقال: هذا الحديث عجيب. وقال: أيام الأضحى التي أجمع عليها ثلاثة أيام. ولنا، أن النبي ﷺ نهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث^(١٤). ولا يجوز الذبح في وقت لا يجوز ادخار الأضحية إليه، ولأن اليوم الرابع لا يجب الرمي فيه، فلم تجز التضحية فيه، كالذي بعده، ولأنه قول من سمينا من الصحابة، ولا مخالف لهم إلا رواية عن علي، وقد روى عنه مثل مذهبننا، وحديثهم إنما هو: « ومنى كلها منحر ». ليس فيه ذكر الأيام، والتكبير أعظم من الذبح، وكذلك الإفطار، بدليل أول يوم النحر، ويوم عرفة يوم تكبير، ولا يجوز الذبح فيه. الثالث، في زمن الذبح، وهو النهار دون الليل. نص عليه أحمد، في رواية الأثرم. وهو قول مالك. وروى عن عطاء ما يدل عليه. وحكى عن أحمد، رواية أخرى، أن الذبح يجوز ليلاً. وهو اختيار أصحابنا المتأخرين، وقول الشافعي، وإسحاق، وأبي حنيفة وأصحابه؛ لأن الليل زمن يصح فيه الرمي، فأشبهه النهار. ووجه قول الخرقى قول الله تعالى: ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾^(١٥). / وروى عن النبي ﷺ، أنه نهي عن الذبح بالليل^(١٦). ولأنه ليل يوم يجوز الذبح فيه، فأشبهه ليلة يوم النحر، ولأن الليل تتعذر فيه تفرقة اللحم في الغالب، فلا يفرق طرياً، فيفوت بعض المقصود؛ ولهذا قالوا: يكره الذبح فيه. فعلى هذا، إن ذبح ليلاً لم يجزئه عن الواجب، وإن كانت^(١٧) تطوعاً فذبحها، كانت شاة لحم، ولم تكن أضحية، فإن فرقها، حصلت القرية بتفريقها، دون ذبحها.

فصل: إذا فات وقت الذبح، ذبح الواجب قضاءً، وصنع به ما يصنع بالمدبوح في وقته، وهو مخير في التطوع، فإن فرق لحمها كانت القرية بذلك دون الذبح، لأنها شاة

(١٣) أخرجه البخاري، في: باب في أضحية النبي ﷺ بكشين ... من كتاب الأضاحي. صحيح البخاري ١٣٠/٧.

(١٤) تقدم تخريجه، في: ٣٠٠/٥.

(١٥) سورة الحج ٢٨. وفي النسخ خطأ: ﴿ لِيَذْكُرُوا ﴾.

(١٦) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى الطبراني في: الكبير. مجمع الزوائد ٢٣/٤.

(١٧) في م: « كان ».

لحم ، وليست أضحية ، وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يُسَلَّمُهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وَلَا يَذْبَحُهَا ، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَرَّقَ لَحْمَهَا ، وَعَلَيْهِ أَرْشٌ مَا تَقَصَّهَا الذَّبْحُ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ قَدْ سَقَطَ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَي الْأُضْحِيَّةِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْأَيَّامِ ، ثُمَّ خَرَجَتْ قَبْلَ تَفْرِيقِهَا ، فَرَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَيُفَارِقُ الْوُقُوفَ وَالرَّمَى ، وَلِأَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَا تَسْقُطُ بِفَوَاتِهَا ، بخلاف ذلك .

فصل : وَإِذَا وَجَبَتِ الْأُضْحِيَّةُ بِإِجَابِهِ لَهَا ، فَضَلَّتْ أَوْ سُرِقَتْ بغير تَفْرِيطٍ مِنْهُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ ، فَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ ذَبَحَهَا ، سَوَاءً كَانَ فِي زَمَنِ الذَّبْحِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٧٦٤ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَلَزِمَهُ الْبَدَلُ)

وذلك لقول النبي ﷺ : « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى » ^(١) . وَلِأَنَّهَا نَسِيكَةٌ وَاجِبَةٌ ، ذَبَحَهَا قَبْلَ وَقْتِهَا ، فَلَزِمَهُ بَدْلُهَا ، كَالْهَدْيِ إِذَا ذَبَحَهُ قَبْلَ مَحِلِّهِ . وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَدْلُهَا مِثْلَهَا أَوْ خَيْرًا مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَبْحَهَا قَبْلَ مَحِلِّهَا إِتْلَافٌ لَهَا . وَكَلَامُ الْخِرَقِيِّ ، ^(٢) وَمَنْ أَطْلَقَ مِنْ أَصْحَابِنَا ^(٣) ، مَحْمُولٌ عَلَى الْأُضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ بِنَذِيرٍ أَوْ تَعْيِينٍ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ بِوَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، فَهِيَ شَاةُ لَحْمٍ ، وَلَا بَدَلُ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ / ١٥٠/١٠ التَّطَوُّعَ فَأَفْسَدَهُ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدْلُهُ ، كَمَا لَوْ خَرَجَ بِصَدَقَةٍ تَطَوُّعًا فَدَفَعَهَا إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا ، وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا النَّذْبِ ، وَإِمَّا عَلَى التَّخْصِيصِ بِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ؛ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا الشَّاةُ الْمَذْبُوحَةُ ، فَهِيَ شَاةُ لَحْمٍ ، كَمَا وَصَفَهَا النَّبِيُّ ﷺ ^(٤) ، وَمَعْنَاهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، كَشَاةِ ذَبَحَهَا لِللَّحْمِ ، لِأَنَّ لَهَا بَدْلًا ، فَإِنْ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً ، فَقَدْ لَزِمَهُ إِبْدَالُهَا ، وَذَبْحُ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا ، فَخَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً ، كَالْهَدْيِ الْوَاجِبِ إِذَا عَطِبَ دُونَ مَحِلِّهِ ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، فَقَدْ أَخْرَجَهَا بِذَبْحِهَا

(١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨٥ .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

إِيَّاهَا قَبْلَ مَحِلِّهَا عَنِ الْقُرْبَةِ ، فَبَقِيَتْ مُجَرَّدَ شَاةٍ لَحِيمٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْهَذِي إِذَا عَطِبَ ؛ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ الْهَذِي عَلَى رِوَايَةٍ ، وَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : « شَاةٌ لَحِيمٌ » . أَيْ فِي فَضْلِهَا وَثَوَابِهَا خَاصَّةً ، دُونَ مَا يَصْنَعُ بِهَا .

١٧٦٥ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ ، وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَذْبَحَ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ ، فَلَا يَلِيهَا غَيْرُ أَهْلِ الْقُرْبَةِ ، وَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا ، جَازَ مَعَ الْكِرَاهَةِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَهَا إِلَّا مُسْلِمٌ . وَهَذَا ^(١) قَوْلُ مَالِكٍ . وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ عَلِيُّ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَقَالَ جَابِرٌ : لَا يَذْبَحُ النَّسْكَ إِلَّا مُسْلِمٌ ؛ لِمَا رَوَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَذْبَحُ ضَحَايَاكُمْ إِلَّا طَاهِرٌ » ^(٢) . وَلِأَنَّ الشُّحُومَ تَحْرُمُ عَلَيْنَا مِمَّا يَذْبَحُوهَ عَلَى رِوَايَةٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ إِثْلَافِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ جَازَ لَهُ ذَبْحُ غَيْرِ الْأَضْحِيَّةِ ، جَازَ لَهُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْكَافِرُ مَا كَانَ قُرْبَةً لِلْمُسْلِمِ ، كِبْنَاءِ الْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ ، وَلَا تُسَلَّمُ تَحْرِيمُ الشُّحُومِ عَلَيْنَا بِذَبْحِهِمْ ، وَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْبَحَهَا الْمُسْلِمُ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا بِيَدِهِ كَانَ أَفْضَلَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَمْلَحَيْنِ ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا ^(٣) . وَنَحَرَ الْبَدَنَاتِ السَّتَّ بِيَدِهِ ^(٤) . وَنَحَرَ فِي ^(٥) الْبُذْنِ الَّتِي سَاقَهَا فِي حَجَّتِهِ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ ^(٦) . وَلِأَنَّ فِعْلَهُ قُرْبَةً ، وَفِعْلُ الْقُرْبَةِ أَوْلَى مِنْ اسْتِنَابَتِهِ فِيهَا . فَإِنْ اسْتَنَابَ فِيهَا ، جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَنَابَ مَنْ نَحَرَ / ^(٧) مَا بَقِيَ مِنْ ^(٧) بُذْنِهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ ^(٦) . ١٥٠/١٠ ظ

(١) فِي ب : « وَهُوَ » .

(٢) لَمْ نَجِدْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ هَذَا .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ٢٩٩/٥ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ٣٠١/٥ .

(٥) فِي م : « مِنْ » .

(٦) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي : ١٥٦/٥ .

(٧-٧) فِي م : « بَاقِي » .

وهذا إخراج (٨) فيه . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْضُرَ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الطَّوِيلِ : « وَاحْضَرُوهَا إِذَا ذَبَحْتُمْ ، فَإِنَّهُ يُغْفَرُ لَكُمْ عِنْدَ أَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا » . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ : « احْضُرِي أَضْحِيَّتَكَ ، يُغْفَرُ لَكَ بِأَوَّلِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا » (٩) .

١٧٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَيَقُولُ عِنْدَ الذَّبْحِ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَإِنْ نَسِيَ فَلَا يَضُرُّهُ)

ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » (١) . وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ : وَسَمَّى وَكَبَّرَ (٢) . وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ . وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ هَذَا خِلَافًا ، وَلَا فِي أَنَّ التَّسْمِيَةَ مُجْزِئَةٌ . وَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ ، أَجْزَأُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الذَّبَائِحِ . وَإِنْ زَادَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي ، أَوْ مِنْ فُلَانٍ . فَحَسَنٌ . وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكْرَهُ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾ (٣) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِكَبْشٍ (٤) لِيَذْبَحَهُ ، فَأَضْجَعَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ » . ثُمَّ ضَحَّى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥) . وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ ، بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ » . ثُمَّ ذَبَحَ (٦) . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعَرَّجُ عَلَى خِلَافِهِ .

١٧٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمَّنْ ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ)

لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ النَّيَّةَ تُجْزِئُ ، وَإِنْ ذَكَرَ مَنْ يُضْحِي عَنْهُ فَحَسَنٌ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ

(٨) فِي م : « شَك » .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٤٤٤/٥ .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٢٩٩/٥ ، ٣٠٠ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٧٣ . وَفِي م : ﴿ وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ . وَهِيَ الْآيَةُ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٣) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : « لَهُ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٣٠٠/٥ .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣٦٦ .

الحديث . قال الحسنُ : يقولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا مِنْكَ وَلَكَ ، تَقَبَّلْ مِنْ فَلَانٍ . وَكَرِهَ أَهْلُ الرَّأْيِ هَذَا . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي التِّي قَبْلَهَا .

فصل : وَإِنْ عَيَّنَ أَضْحِيَّةً ، فَذَبَحَهَا غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى ذَابِحِهَا . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ شَاةُ لَحْمٍ ، لَصَاحِبِهَا أَرْضُهَا ، وَعَلَيْهِ بَدْلُهَا ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ عِبَادَةٌ ، فَإِذَا فَعَلَهَا غَيْرُ صَاحِبِهَا عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ تَقَعْ الْمَوْقِعَ ، كَالزَّكَاةِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : تُجْزَى عَنْ صَاحِبِهَا ، وَلَهُ عَلَى ذَابِحِهَا أَرْضُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهَا صَحِيحَةٍ وَمَذْبُوحَةٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودِي الْهَدْيِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُضْحِي ، ضَمِنَهُ ، كَتَفْرِقَةِ اللَّحْمِ . وَلَنَا ، عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّهُ فَعَلٌ لَا يَفْتَقِرُ^(١) إِلَى النِّيَّةِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ غَيْرُ الصَّاحِبِ أَجْزَأَ عَنْهُ ، / كَعَسَلِ ثَوْبِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ . وَعَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهَا أَضْحِيَّةٌ أَجْزَأَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، وَوَقَعَتْ مَوْقِعُهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْ ذَابِحُهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ بِإِذْنٍ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا رَاقَهُ دِمٌّ تَعَيَّنَ إِذَا رَاقَهُ لَحَقَّ اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَمْ يَضْمَنْ مُرِيْقَهُ ، كَقَاتِلِ الْمُرْتَدِّ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَلِأَنَّ الْأَرْضَ لَوْ وَجَبَ ، فَإِنَّمَا يَجِبُ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا مُسْتَحَقَّةَ الذَّبْحِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مُتَعَيَّنَةً لَهُ ، وَمَا^(٢) بَيْنَ كَوْنِهَا^(٣) مَذْبُوحَةً ، وَلَا قِيَمَةَ هَذِهِ الْحَيَاةِ ، وَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ ، فَتَعَذَّرَ وُجُودُ الْأَرْضِ وَوُجُوبُهُ ، وَلَئِنَّهُ^(٤) لَوْ وَجَبَ الْأَرْضُ لَمْ يَخْلُ ؛ إِمَّا أَنْ يَجِبَ لِلْمُضْحِي ، أَوْ لِلْفُقَرَاءِ ، لَا جَائِزُ أَنْ يَجِبَ لِلْفُقَرَاءِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّونَهَا مَذْبُوحَةً ، وَلَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ لَمْ يَجُزْ ، وَلَا جَائِزُ أَنْ يَجِبَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ بِدَلِّ شَيْءٍ مِنْهَا ، كَعُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا ، وَلَئِنَّهُمْ وَافَقُونَا فِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ، فَيَتَعَذَّرُ إِيْجَابُهُ ، لَعَدَمِ مُسْتَحَقِّهِ .

فصل : وَإِذَا^(٥) نَذَرَ أَضْحِيَّةً فِي ذِمَّتِهِ ، ثُمَّ ذَبَحَهَا ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ مَنَعَ الْأَكْلَ مِنْهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَبَنَاهُ عَلَى الْهَدْيِ الْمَنْذُورِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّذَرَ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَعْهُودِ ، وَالْمَعْهُودُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ذَبْحُهَا ، وَالْأَكْلُ

(١) فِي م : « يَفْتَرِقُ » .

(٢-٣) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « بَيْنَهَا » .

(٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ م : .

(٤) فِي م : « وَإِنْ » .

منها ، والتَّذْرُ لا يُغَيِّرُ من صِفَةِ المَنْذُورِ إِلَّا الإِجَابَ ، وفارَقَ الهَدْيَ الواجِبَ بأَصْلِ الشَّرْعِ ؛ لا يَجُوزُ الأَكْلُ منه ، فالْمَنْذُورُ محمولٌ عليه ، بخلافِ الأَضْحِيَّةِ .

فصل : ولا يُضَحَّى عَمَّا في البطنِ . ورُوِيَ ذلك عن ابنِ عمرَ . وبه قال الشافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . ولا نَعْلَمُ مُخَالَفًا لَهُمْ . وَلَيْسَ للعَبْدِ ، والمُدَبِّرِ ، والمُكَاتِبِ ، وأمُّ الولدِ ، أَنْ يُضَحَّوْا إِلَّا بِإِذْنِ سَادَتِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنَ التَّصَرُّفِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ ، إِلَّا المُكَاتِبُ ، فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ ، والأَضْحِيَّةِ تَبَرُّعًا . وَأَمَّا مَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ إِذَا مَلَكَ بِجُزْئِهِ الحُرَّ شَيْئًا ، فَلَهُ أَنْ يُضَحَّى بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ^(٥) .

١٧٦٨ - مسألة ؛ قال : (وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ السَّبْعَةُ ، فَيَضَحَّوْا بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ)

وَجُمَلَتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي التَّضَحِّيَةِ بِالْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ سَبْعَةٌ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ، سَوَاءً كَانُوا كُلُّهُمْ مُتَقَرِّبِينَ ، أَوْ يُرِيدُ بَعْضُهُم الْقُرْبَةَ وَبَعْضُهُم اللَّحْمَ . وبهذا قال الشافِعِيُّ . وقال مالِكٌ : لا يَجُوزُ الاِشْتِرَاكُ فِي الهَدْيِ . وقال أبو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ لِلْمُتَقَرِّبِينَ ، ولا يَجُوزُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُتَقَرِّبٍ ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ وَاحِدٌ ، فلا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلَّ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ فِيهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ . رواه مُسْلِمٌ ^(١) . وَلَنَا ، عَلَى / أَيْ حَنِيفَةً ، أَنَّ الْجُزْءَ الْمُجْزِئَ لَا يَنْقُصُ بِإِرَادَةِ الشَّرِيكِ غَيْرِ الْقُرْبَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ جِهَاتُ الْقُرْبِ ، فَأَرَادَ بَعْضُهُم التَّضَحِّيَةَ ، وَبَعْضُهُم الْفِدْيَةَ .

فصل : وَيَجُوزُ لِلْمُشْتَرِكِينَ ^(٢) قِسْمَةُ اللَّحْمِ ، وَمَنْعَ مِنْهُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجْهِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ ، وَبَيْعُ لَحْمِ الهَدْيِ والأَضْحِيَّةِ غَيْرُ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالِاشْتِرَاكِ ، مَعَ أَنَّ سُنَّةَ الهَدْيِ والأَضْحِيَّةِ الأَكْلُ مِنْهَا ، دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْقِسْمَةِ ، إِذْ لَا يَتِمَكَّنُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنَ الأَكْلِ إِلَّا ^(٣) «بَعْدَ الْقِسْمَةِ» ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ

(٥) في الأصل : « إِذْنُ سَيِّدِهِ » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٤٥٨/٥ .

(٢) في م : « لِلْمُشْرِكِينَ » . خطأ .

(٣-٣) في م : « بِالْقِسْمَةِ » .

القِسْمَةُ يَبِيعُ ، بَلْ (٤) هِيَ إِفْرَازُ حَقٍّ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ (٥) .

١٧٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ ، ^(١) عَنِ الْعَلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ^(٢))

العَقِيقَةُ : الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ ، وَقِيلَ : هِيَ الطَّعَامُ الَّذِي يُصْنَعُ وَيُدْعَى إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِ الْمَوْلُودِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْأَصْلُ فِي الْعَقِيقَةِ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى الْمَوْلُودِ ، وَجَمْعُهَا عَقَائِقُ ، وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٣) :

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكَحِي بُوهَةً عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا ^(٤)

ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ سَمَّتِ الذَّبِيحَةَ عِنْدَ خَلْقِ شَعْرِهَا عَقِيقَةً ، عَلَى عَادَتِهِمْ ^(٥) فِي تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ أَوْ مَا جَاوَرَهُ ، ثُمَّ اشْتَهَرَ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ ، وَصَارَتِ الْحَقِيقَةُ مَعْمُورَةً فِيهِ ، فَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْعَقِيقَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا الذَّبِيحَةُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَنْكَرَ أَحْمَدُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا الْعَقِيقَةُ الذَّبْحُ نَفْسُهُ . وَوَجْهُهُ أَنَّ أَصْلَ الْعَقِّ الْقَطْعُ ، وَمِنْهُ عَقَّ وَالذِّيهُ ، إِذَا قَطَعَهُمَا . وَالذَّبْحُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ ^(٦) وَالْمَرِيءِ وَالْوَدَجَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَفُقَهَاءُ التَّابِعِينَ ، وَأُئِمَّةُ الْأَمْصَارِ ، إِلَّا أَصْحَابَ الرَّأْيِ ، قَالُوا : لَيْسَتْ سُنَّةٌ ، وَهِيَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَقِيقَةِ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْعُقُوقَ » ^(٧) . فَكَانَتْ كَرِيَّةَ الْأَسْمِ ، وَقَالَ : « مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ ، فَلْيَفْعَلْ » . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٣٧٩ .

(١-١) سقط من : أ .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٨ .

(٣) في أ : عليه عقيقته أشياء . وفي حاشية ب : « البوهة : البومة ، سُمِّيَ بِهِ الْأَحْمَقُ . وَالْأَحْسَبُ : الَّذِي فِي شَعْرِ رَأْسِهِ شُقْرَةٌ . يَصْغُهُ بِاللُّؤْمِ وَالشَّحِّ ، يَقُولُ : كَأَنَّهُ لَمْ تَخْلُقْ عَقِيقَتَهُ فِي صَغَرِهِ حَتَّى شَاخَ » .

(٤) في ب ، م : « عاداتهم » .

(٥) في الأصل ، أ : « للحلقوم » .

(٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨٢/٢ .

«مَوْطِئِهِ»^(٧). وقال الحسن ، وداود : هي واجبة . وروى عن بُرَيْدَةَ ، أَنَّ النَّاسَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا ، كَمَا يُعْرِضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ؛ لِمَا رَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذَبِّحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَتُحْلَقُ رَأْسُهُ»^(٨) . وعن أبي هريرة مثله^(٩) . قال أحمد : إسناده^(١٠) جيد ، وروى حديث سَمُرَةَ الْأَثَرُمِ ، وأبو داود . وعن عائشة ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ / بِشَاتَيْنِ مُكَافِئَتَيْنِ^(١١) ، وعن الجارية بشاة^(١٢) . وظاهر الأمر الوجوب . ولنا ، على استحبابها هذه الأحاديث ، وعن أم كُرَيز الكَعْبِيَّةِ ، قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» . وفي لفظ : «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مِثْلَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» . رواه أبو داود^(١٣) ، وفي رواية قال : «الْعَقِيقَةُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ»^(١٤) . والإجماع ، قال

و ١٥٢/١٠

(٧) في : باب ما جاء في العقيقة ، من كتاب العقيقة . الموطأ ٢/٥٠٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٩٦ . والنسائي ، في : باب أخبرنا أحمد بن سليمان ... ، من كتاب العقيقة . المجتبى ٧/١٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٣٦٩/٥ ، ٤٣٠ .

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٩٥ . والترمذي ، في : باب في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأخوذى ٦/٣١٩ . والنسائي ، في : باب متى يعق ؟ ، من كتاب العقيقة . المجتبى ٧/١٤٧ . وابن ماجه ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٧ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٢ .

(٩) أخرجه بنحوه البيهقي ، في : باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٩/٣٠٢ . وانظر : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأخوذى ٦/٣١٤ . (١٠) في م : «إسناده» .

(١١) سقط من : م . ومكافئتان : متائلتان . وحديث عائشة ، أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في العقيقة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأخوذى ٦/٣١٤ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣١ ، ١٥٨ ، ٢٥١ .

(١٢) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢/٩٥ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب العقيقة عن الجارية ، وباب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى ٧/١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٥٦ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨١ .

(١٣) أخرجه الدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣٨١ ، ٤٢٢ ، ٤٥٦ .

أبو الزناد: العَقِيقَةُ من أمرِ الناسِ، كانوا يكرهون تركه. وقال أحمد: العَقِيقَةُ سُنَّةٌ عن رسول الله ﷺ، قد عَقَّ عن الحسن والحسين، وفعله أصحابه، وقال النبي ﷺ: «الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ». وهو إسنَادٌ جَيِّدٌ، يَرْوِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وجعلها أبو حنيفة من أمرِ الجاهليَّةِ، وذلك لِقَلَّةِ عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالْأَخْبَارِ^(١٤). وأما بيان كونها غير واجبة، فدلَّله ما احتجَّ به أصحابُ الرَّأْيِ مِنَ الْحَبَرِ، وما رَوَوْهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَأْكِيدِ الْإِسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَلَأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ لِسُرُورِ حَدِيثٍ، فَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، كَالْوَلِيمَةِ وَالنَّقِيعَةِ^(١٥).

فصل: والعَقِيقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِقِيَمَتِهَا. نصَّ عليه أحمد، وقال: إذا لم يكن عنده ما يعقُّ، فاستقرضَ، رَجَوْتُ أَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إحياءَ سُنَّةٍ. قال ابنُ المُنْذِرِ: صدَّقَ أحمد، إحياءُ السُّنَنِ وَاتِّبَاعُهَا أَفْضَلُ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا مِنَ التَّأْكِيدِ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا مَا لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِهَا. وَلَأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا، فَكَانَتْ أَوْلَى، كَالْوَلِيمَةِ وَالْأَضْحِيَّةِ.

١٧٧٠ - مسألة؛ قال: (عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ)

هذا قول أكثر القائلين بها. وبه قال ابن عباس، وعائشة، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور. وكان ابن عمر يقول: شاة شاة عن الغلام والجارية^(١). لما روى عن النبي ﷺ، أنه^(٢) عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ شَاةً، وَعَنِ الْحُسَيْنِ شَاةً. رواه أبو داود^(٣). وكان الحسن، وقتادة، لا يريان عن الجارية عقيقة؛ لأنَّ العَقِيقَةَ شُكْرٌ لِلنَّعْمَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْوَلَدِ، وَالْجَارِيَةُ لَا

(١٤) السنة النبوية لم تجتمع كلها عند أحد من الأئمة، وقد يقول الإمام بما يخالف الحديث، لأنه لم يبلغه، ومن أسباب كثرة اعتماد الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - على القياس؛ ظهور الفرق في وقته في العراق، وكثرة الكذب، حيث لا يعتمد على رواية أصحاب هذه الفرق. ولعل الموفق - رحمه الله - يقصد بقوله هذا عدم علمه بالأخبار الواردة في هذا الباب، وإلا فالإمام أبو حنيفة من أئمة المسلمين المقتدى بهم.

(١٥) النقيعة: طعام القادم من سفره.

(١) أخرجه عبد الرزاق، في: باب العقيقة، من كتاب العقيقة. المصنف ٣٣١/٤. وابن أبي شيبة، في: باب من قال: يسوي بين الغلام والجارية، من كتاب العقيقة. المصنف ٢٣٩/٨.

(٢) سقط من: الأصل، ب.

(٣) في: باب في العقيقة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٦/٢ بلفظ: «كَبِشَا كَبِشَا».

كما أخرجه الترمذي، في: باب العقيقة بشاة، من أبواب الأضحية. عارضة الأحوذى ٣١٧/٦. والنسائي، في: باب أخبرنا الحسين بن حريث... من كتاب العقيقة. المجتبى ١٢٥/٧. والإمام أحمد، في: المسند ٣٥٥/٥، ٣٦١.

يَحْصُلُ بِهَا سُورٌ ، فَلَا يُشْرَعُ لَهَا عَقِيقَةٌ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ ، وَأُمِّ كُرَيْزٍ^(٤) ، وَهَذَا نَصٌّ ، وَمَا رَوَاهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَوَازِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الشَّاتَانِ مُتَمَاثِلَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ »^(٥) . وَفِي رِوَايَةٍ « مِثْلَانِ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي مُتَمَاثِلَتَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « شَاتَانِ مُكَافَتَانِ »^(٥) . وَفِي رِوَايَةٍ : « مِثْلَانِ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَعْنِي فِي حَدِيثِ أُمِّ كُرَيْزٍ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ^(٦) ذُكُورًا أَوْ إُنَاثًا » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٧) . وَالدَّكْرُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّى عَنْ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ بِكَبْشٍ كَبْشٍ ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ . وَالْعَقِيقَةُ تُجْرَى مَجْرَى الْأَضْحِيَّةِ . وَالْأَفْضَلُ فِي لَوْنِهَا الْبَيَاضُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِسْمَانُهَا ، وَاسْتِعْظَامُهَا ، وَاسْتِخْسَانُهَا كَذَلِكَ . وَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ ، أَوْ عَقَّى بِكَبْشٍ وَاحِدٍ ، أَجْزَأُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ وَالْحُسَيْنِ .

١٧٧١ - مسألة : قال : (وَيَذْبَحُ يَوْمَ السَّابِعِ)

قال أصحابنا : السُّنَّةُ أَنْ تُذْبَحَ يَوْمَ السَّابِعِ ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي « أَرْبَعِ عَشْرَةٍ »^(١) ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي أَحَدٍ^(٢) وَعِشْرِينَ . وَيُرْوَى هَذَا عَنْ عَائِشَةَ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَعَنْ مَالِكٍ ، فِي الرَّجُلِ يُرِيدُ أَنْ يَعُقَّ عَنْ وَلَدِهِ ، فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ هَذَا مِنْ أَمْرِ النَّاسِ ، وَمَا يُعْجِبُنِي . وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَائِلِينَ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا فِي اسْتِخْبَابِ ذَبْحِهَا يَوْمَ السَّابِعِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ ، وَيُحَلَقُ رَأْسُهُ »^(٣) . وَأَمَّا كَوْنُهُ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ فِي أَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، فَالْحُجَّةُ فِيهِ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَهَذَا تَقْدِيرٌ ، الظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَقُولُهُ إِلَّا تَوْقِيفًا . وَإِنْ ذُبِحَ قَبْلَ

(٤) تقدما في صفحة ٣٩٤ .

(٥) تقدم في صفحة ٣٩٤ .

(٦) كذا في النسخ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في الباب السابق . سنن أبي داود ٩٥/٢ .

(١-١) في ب : « الرابع عشر » .

(٢) في م : « إحدى » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٩٤ .

ذلك ، أو بعده ، أجزأه ؛ لأنَّ المقصودَ يحصلُ . وإنَّ تجاوزَ أحدَ وعشرين ، احتَمَلَ أنَّ يُسْتَحَبَّ في كُلِّ سابع ، فيجعلُه ثمانيةً وعشرين ، فإنَّ لم يكنْ ، ففي خمسةٍ وثلاثين ، وعلى هذا ، قياساً على ما قبله ، واحتَمَلَ أنَّ يجوزَ في كُلِّ وقتٍ ؛ لأنَّ هذا قضاءُ فائتٍ ، فلم يَتَوَقَّفْ ، كقضاءِ الأضحيةِ وغيرها . وإنَّ لم يُعَقَّ أصلاً ، فبلغَ الغلامُ ، وكَسِبَ ، فلا عَقِيقَةُ عليه . وسُئِلَ أحمدُ عن هذه المسألةِ ، فقال : ذلك على الوالدِ . يعني لا يُعَقُّ عن نفسه ؛ لأنَّ السُّنَّةَ في حقِّ غيره . وقال عطاءٌ ، والحسنُ : يُعَقُّ عن نفسه ؛ لأنَّها مشروعةٌ عنه^(٤) ، ولأنَّه مُرْتَهَنٌ بها ، فينبغي أن يُشَرَّعَ له فكأنَّك نفسه . ولنا ، أنَّها مشروعةٌ في حقِّ الوالدِ ، فلا يفعلُها غيره ، كالأجنبيِّ ، وكصدقةِ الفطرِ .

فصل : ويُسْتَحَبُّ أن يُحْلَقَ / رأسُ الصَّبِيِّ يومَ السَّابعِ ، ويُسمَّى ؛ لِحَدِيثِ سَمُرَةَ . ١٥٣/١٠ .
وإنَّ تَصَدَّقَ بِزَنَةِ^(٥) شَعْرِهِ فَضَّةً فَحَسَنٌ ؛ لما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ لفاطمةَ ، لما وَلَدَتْ الحسنَ : « اخلِّقِي رأسَهُ ، وَتَصَدَّقِي بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً عَلَى الْمَساكِينِ وَالْأَوْفَاضِ » .
يعني أهلُ الصُّفَّةِ . رواه الإمامُ أحمدُ^(٦) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، في « سُنَنِه » ، عن محمد بنِ عليٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ بِكَبْشٍ كَبْشٍ ، وَأَنَّهُ تَصَدَّقَ بِوَزْنِ شَعُورِهِمَا وَرِقًا ، وَأَنَّ فاطمةَ كانت إذا وَلَدَتْ وَلَدًا ، حَلَقَتْ شَعْرَهُ ، وَتَصَدَّقَتْ بِوَزْنِهِ وَرِقًا^(٧) . وإنَّ سَمَاءَ قَبْلَ السَّابِعِ ، جازَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ : « وَلَدَ اللَّيْلَةَ لِي غَلامٌ ، فَسَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبراهيمَ »^(٨) . وَسمَّى الغَلامَ الَّذي جاءَهُ به أَنَسُ بْنُ مالِكٍ ، فَحَنَكَهُ ، وَسمَّاهُ عبدُ اللَّهِ^(٩) .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في ا ، ب : « يوزن » .

(٦) في : المسند ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢ .

(٧) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب العق يوم سابعه ، من كتاب العقيقة . المصنف ٤/٣٣٣ ، ٣٣٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب في أي يوم تذيب العقيقة ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨/٢٤١ .

(٨) أخرجه مسلم ، في : باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال ... ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤/١٨٠٧ . وأبو داود ، في : باب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ٢/١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/١٩٤ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب تسمية المولود ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ٢/١٦٠ ، ٧/١٠٩ . ومسلم ، في : باب استحباب تحنيك المولود ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ٣/١٦٨٩ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْسِنَ اسْمَهُ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَاحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ » ^(١٠) . وقال ﷺ : « أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ ^(١١) عَبْدُ اللَّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ » . حديث صحيح ^(١٢) . ورُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ . وقال النَّبِيُّ ﷺ : « تَسَمَّوْا ^(١٣) بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتَبُوا بِكُنْيَتِي » ^(١٤) . وفي رِوَايَةٍ : « لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي » ^(١٥) .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُهُ بِدَمٍ . كَرِهَ ذَلِكَ أَحْمَدُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، أَنَّهُ مُسْتَحَبُّ ؛ لِمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِغِ ، وَيُذَمَّى » ^(١٦) . رَوَاهُ هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ هَذَا إِلَّا الْحَسَنَ وَقَتَادَةَ ، وَأَنْكَرَهُ سَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَرِهَهُ ؛ لِأَنَّ ^(١٧) النَّبِيَّ ﷺ

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في تغيير الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٨٤/٢ . والدارمي ، في : باب في حسن الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٥ .

(١١) لم يرد في : م .

(١٢) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الآداب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ . والترمذي ، في : باب ماجاء ما يستحب من الأسماء ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٧٥/١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٢٩/٢ . والدارمي ، في : باب ما يستحب من الأسماء ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤/٢ ، ١٢٨ . (١٣) في الأصل ، أ : « سموا » .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب إثم من كذب على النبي ﷺ ، من كتاب العلم ، وفي : باب كنية النبي ﷺ ، من كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : سمووا باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، وباب من سمى بأسماء الأنبياء ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣٨/١ ، ٢٢٦/٤ ، ٥٣/٨ ، ٥٤ . ومسلم ، في : باب النهي عن التكني بأبي القاسم ، ... ، من كتاب الأدب . صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ ، ١٦٨٣ . وابن ماجه ، في : باب الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢٣٠/٢ ، ١٢٣١ . والدارمي ، في : باب تسموا باسمي ولا تكتبوا بكنتي ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٢٩٤/٢ .

(١٥) في م : « وبين كنيتي » .

والرواية أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٤/٥ .

(١٦) تقدم تخريج حديث سمرة في صفحة ٣٩٤ .

(١٧) في ب : « ولأن » .

قال : « مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَتُهُ ، فَهَرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى » . رواه أبو داود^(١٨) . وهذا يقتضي أن لا يمس بدم ، لأنه أذى . وروى يزيد بن عبد المزي ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « يُعَقُّ^(١٩) عَنِ الْغُلَامِ ، وَلَا يُمَسُّ رَأْسُهُ بِدَمٍ » . قال مهنا : ذكرت هذا الحديث لأحمد ، فقال : ما أظرفه . ورواه ابن ماجه^(٢٠) ، ولم يقل : عن أبيه . ولأن هذا تنجيس له ، فلا يشرع ، كلطخه بغيره من النجاسات . وقال بريدة : كنا في الجاهلية ، إذا ولد لأحدنا غلام ، ذبح شاة ، ويلطخ رأسه بدمها ، فلما جاء الإسلام ، كنا نذبح شاة ، ونحلق رأسه ، ونلطخه بزعفران . / رواه أبو داود^(٢١) . فأما رواية من روى : ١٥٣/١٠ ظ « وَيُدْمَى » . فقال أبو داود : « وَيُسَمَّى » أصح . هكذا قال سلام بن أبي مطيع ، عن قتادة ، وإياس بن دغفل ، عن الحسن ، وهما همما ، فقال : « وَيُدْمَى » . قال أحمد : قال فيه ابن أبي عروبة : « يُسَمَّى » . وقال همما : « يُدْمَى » . وما أراه إلا خطأ^(٢٢) . وقد قيل : هو تصحيف من الراوى .

١٧٧٢ - مسألة : قال : (وَيُجْتَنَّبُ فِيهَا مِنَ الْعَيْبِ مَا يُجْتَنَّبُ فِي الْأُضْحِيَّةِ)

وجملته أن حكم العقيقة حكم الأضحية ؛ في سنّها ، وأنه يُمنع فيها من العيب ما يُمنع فيها ، ويُستحب فيها من الصفة ما يُستحب فيها . وكانت عائشة تقول : اثبتوني به أعين أقرن . وقال عطاء : الذكر أحب إلى من الأنثى ، والضان أحب إلى^(١) من المعز . فلا يُجزى فيها أقل من الجذع من الضان ، والثني من المعز ، ولا تجوز فيها العوراء البين

(١٨) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٥/٢ ، ٩٦ .
كما أخرجه البخاري ، في : باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة ، من كتاب العقيقة . صحيح البخاري ١٠٩/٧ . والنسائي ، في : باب العقيقة عن الغلام ، من كتاب العقيقة . المجتبى ١٤٥/٧ ، ١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٦/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٤ ، ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١٩) في م : « يعنق » خطأ .

(٢٠) في : باب في العقيقة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٥٧/٢ .

(٢١) في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٩/٢ .

(٢٢) في م : « أخطأ » .

(١) سقط من : م . وفي الأصل ، ب : « إلينا » .

عَوْرُهَا ، والعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلَعُهَا^(٢) ، والمريضةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، والعَجَفَاءُ التَّى لَا تُنْقَى ،
والعَضْبَاءُ التَّى ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ نَصْفِ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا . وَتُكْرَهُ فِيهَا الشَّرْقَاءُ^(٣) ، وَالْحَرْقَاءُ ،
وَالْمُقَابِلَةُ ، وَالْمُدَابِرَةُ . وَيُسْتَحَبُّ اسْتِشْرَافُ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْأُضْحِيَّةِ
سَوَاءً ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُهَا ، فَتُقَاسُ عَلَيْهَا .

١٧٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَسَيِّلُهَا فِي الْأَكْلِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ سَيِّلُهَا ، إِلَّا^(١)
أَنَّهَا تُطْبَخُ أَجْدَا لَا)

وهذا قال الشافعي . وقال ابن سيرين : اصْنَعْ بَلَحْمَهَا كَيْفَ شِئْتَ . وقال ابن جريج :
تُطْبَخُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ ، وَتُهْدَى فِي^(٢) الْجِيرَانِ وَالصَّدِيقِ ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَسُئِلَ أَحَدُ
عَنْهَا ، فَحَكَى قَوْلَ ابْنِ سِيرِينَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَسُئِلَ هَلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا^(٣) ؟
قال : لَمْ أَقُلْ يَأْكُلُهَا كُلُّهَا ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِشَيْءٍ . وَالْأَشْبَهُ قِيَاسُهَا عَلَى الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا
تَسِيكَةُ مَشْرُوعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، فَأَشْبَهَتْ الْأُضْحِيَّةَ ، وَلِأَنَّهَا أَشْبَهَتْهَا^(٤) فِي صِفَتِهَا^(٥) وَسِنَّهَا
وَقَدْرِهَا وَشُرُوطِهَا ، فَأَشْبَهَتْهَا فِي مَصْرِفِهَا . وَإِنْ طَبَخَهَا ، وَدَعَا إِخْوَانَهُ فَأَكَلُوهَا ،
فَحَسَنٌ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُفْصَلَ أَعْضَاؤُهَا ، وَلَا تُكْسَرَ عِظَامُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا
قَالَتْ : السُّنَّةُ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ عَنِ الْغُلَامِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ، تُطْبَخُ جُدُولًا ، وَلَا يُكْسَرُ
عَظْمٌ ، وَيَأْكُلُ ، وَيُطْعَمُ ، وَيَتَصَدَّقُ ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ^(٦) . قال أبو عبيد الهَرَوِيُّ فِي
الْعَقِيقَةِ^(٦) : تُطْبَخُ جُدُولًا ، لَا يُكْسَرُ لَهَا عَظْمٌ . أَىْ عُضْوًا عُضْوًا ، وَهُوَ

(٢) فِي م : « ضَلَعُهَا » .

(٣) الشَّرْقَاءُ : التَّى انشَقَّتْ أُذُنُهَا طَوْلًا .

(١) فِي م : « لَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي أ ، ب : « تُشَبِّهُهَا » .

(٤) فِي م : « صِفَاتُهَا » .

(٥) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ طَرِيقِ الْعَقِيقَةِ وَأَيَامِهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٢٣٨/٤ ، ٢٣٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

فِي : بَابِ فِي الْعَقِيقَةِ كَمْ عَنِ الْغُلَامِ وَكَمْ عَنِ الْجَارِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمَصْنَفُ ٢٣٩/٨ .

(٦) فِي الْغَرِيِّينَ ٣٣١/١ .

الْجَدُّ ، بِالذَّالِ / غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْإِزْبُ ، وَالشَّلُو ، وَالْعُضُو ، وَالْوُصْلُ ، كُلُّهُ ١٥٤/١٠ . وَإِنَّمَا فَعِلَ بِهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ ذَبِيحَةٍ ذُبِحَتْ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَاسْتَحَبَّ فِيهَا ذَلِكَ تَفَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ . كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

فصل : قال أحمد : يباعُ الجِلْدُ والرَّأْسُ والسَّقَطُ ، وَيُتَصَدَّقُ بِهِ . وَقَدْ نَصَّ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَلَى خِلَافِ هَذَا ، وَهُوَ أَقْيَسُ فِي مَذْهَبِهِ ؛ لِأَنَّهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ ، فَلَا يُبَاعُ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَالْهَدْيِ ، وَلِأَنَّهُ تُمْكِينُ الصَّدَقَةِ بِذَلِكَ بَعَيْنُهُ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيْعِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُنْقَلَ حَكْمُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ، فَيُخَرَّجُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ رَوَاتَانِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأُضْحِيَّةَ ذَبِيحَةُ شُرْعَتِ^(٧) يَوْمِ النَّحْرِ ،^(٨) فَاشْتَبَهَتْ الْهَدْيَ ، وَالْعَقِيقَةَ شُرْعَتٌ عِنْدَ سُورِ حَادِثٍ ، وَتَجَدَّدِ نِعْمَةٍ^(٩) ، فَاشْتَبَهَتْ الذَّبِيحَةَ فِي الْوَلِيمَةِ ، وَلِأَنَّ الذَّبِيحَةَ هُنَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا شَاءَ ، مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ ، وَالصَّدَقَةُ بِشَمَنِ مَا يَبِيعُ^(١٠) مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ بِهِ فِي فَضْلِهَا ، وَثَوَابِهَا ، وَحُصُولِ النَّفْعِ بِهِ ، فَكَانَ لَهُ ذَلِكَ .

فصل : قال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : يُسْتَحَبُّ لِلْوَالِدِ أَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِ ابْنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ^(١١) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ أُمِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ^(١٢) . وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، أَخَذَهُ فِي خِرْقَةٍ ، فَأَدَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَأَقَامَ فِي الْيُسْرَى ، وَسَمَّاهُ . وَرَوَيْنَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَ الْحَسَنِ يَهْنُئُهُ بَابِرٍ لَهُ : لِيَهْنِكَ الْفَارِسُ^(١٣) . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُ فَارِسٌ هُوَ أَوْ حِمَارٌ ؟ فَقَالَ :

(٧) فِي ب زِيَادَةٍ : « فِي » .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٩) فِي م : « يَبِيعُ » .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ .

(١١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الصَّبِيِّ يُولَدُ فَيُؤْذَنُ فِي أُذُنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٢١/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأُضْحِيَّةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١٥/٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٩/٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ .

(١٢) فِي ب ، م : « فَارِسٌ » .

كَيْفَ نَقُولُ؟ قَالَ: قُلْ: بُورِكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَشَكَرْتَ الْوَاهِبَ، وَبَلَغَ أَشُدَّهُ، وَرُزِقَتْ بَرَّةٌ. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَنِّكُ أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ بِالتَّمْرِ^(١٣). وَرَوَى أَنَسٌ قَالَ: ذَهَبْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ وُلِدَ قَالَ: «هَلْ مَعَكَ تَمْرٌ؟». فَنَاولْتُهُ تَمْرَاتٍ، فَلَا كَهْنَ، ثُمَّ فَعَرَ فَاهُ ثُمَّ مَجَّهُ فِيهِ، فَجَعَلَ يَتَلَمَّظُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمْرُ». وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ^(١٤).

فصل: قال أصحابنا: لَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ وَلَا الْعَتِيرَةُ. وَهُوَ قَوْلُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ سِوَى ابْنِ سِيرِينَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَذْبَحُ الْعَتِيرَةَ فِي رَجَبٍ، وَيَرَوِي فِيهَا شَيْئًا. وَالْفَرَعَةُ وَالْفَرَعُ؛ بَفَتْحِ الرَّاءِ: أَوَّلُ / وَلِدِ النَّاقَةِ. كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِأَهْلَتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُهَوَّعُ عَنْهَا. قَالَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْعَتِيرَةُ هِيَ الرَّجَبِيَّةُ، كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمْ أَمْرًا، نَذَرَ أَنْ يَذْبَحَ مِنْ غَنَمِهِ شَاةً فِي رَجَبٍ، وَهِيَ الْعَتَائِرُ. وَالصَّحِيحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ مِنْ غَيْرِ نَذْرٍ، جَعَلُوا ذَلِكَ سُنَّةً فِيمَا بَيْنَهُمْ، كَالْأَضْحِيَّةِ فِي الْأَضْحَى، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْذُرُهَا كَمَا قَدْ تُنْذَرُ الْأَضْحِيَّةُ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ أَضْحَاةٌ وَعَتِيرَةٌ»^(١٥). وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ تَقْرِيرٌ لِمَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ يَقْتَضِي ثُبُوتَهَا بِغَيْرِ نَذْرٍ، ثُمَّ تُسَيِّخُ ذَلِكَ بَعْدُ. وَلَئِنْ الْعَتِيرَةُ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَنْدُورَةُ لَمْ تَكُنْ مَنْسُوخَةً، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ نَذَرَ ذَبْحَ شَاةٍ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرْنَا

(١٣) تحنيك الأطفال بالتمر رواه مسلم، في: باب حكم بول الطفل الرضيع ...، من كتاب الطهارة. صحيح مسلم ٢٣٧/١. وأبو داود، في: باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٦٢٢/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٢/٦. وانظر: حديث أنس التالي.

(١٤) قال النووي: روى بضم الحاء وكسرها، فالكسر بمعنى المحبوب، وعلى هذا فالباء مرفوعة، وأما من ضم الحاء فهو مصدر، وفي الباء على هذا وجهان؛ النصب وهو الأشهر، والرفع، فمن نصب فتقديره: انظروا حب الأنصار التمر، فينصب التمر أيضا، ومن رفع قال: هو مبتدأ حذف خبره، أي حب الأنصار التمر لازم. شرح النووي لمسلم ١٣٣/١٤.

(١٥) تقدم تخريجه، في صفحة ٣٩٧.

(١٦) تقدم تخريجه، في صفحة ٣٦١.

رسول الله ﷺ بالفرعة، من كل خمسين^(١٧) وإحدة^(١٨). قال ابن المنذر : هذا حديث ثابت . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ ، قال : « لَا فَرَعَ ، وَلَا عَتِيرَةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٩) . وهذا الحديث مُتَأَخَّرٌ عن الأمر بها ، فيكون ناسخًا ، ودليل تأخيره أمران ؛ أحدهما ، أن راويه أبو هريرة ، وهو مُتَأَخَّرُ الإسلام ، فإن إسلامه في سنة فَتَحَ خَيْبَرَ ، وهي السنة السابعة من الهجرة . والثاني ، أن الفرعَ والعتيرةَ كان فعلها أمرًا مُتَقَدِّمًا على الإسلام ، فالظاهرُ بقاءهم عليه إلى حين نسخِه ، واستمرارُ النَّسخِ من غير رفعٍ له ، ولو قَدَّرنا تقدُّمَ النَّهْيِ على^(٢٠) الأمر بها ، لكأنَّتْ قد نُسِخَتْ ثم نُسِخَ ناسِخُها ، وهذا خلافُ الظَّاهِرِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ المرادَ بالخبرِ نفْيُ كَوْنِهَا سُنَّةً ، لا تَحْرِيْمُ فِعْلِهَا ، ولا كراهته ، فلو ذَبَحَ إنسانٌ ذَبِيحَةً في رَجَب ، أو ذَبَحَ وَلَدَ الناقةِ لحاجتهِ إلى ذلك ، أو للصَّدَقَةِ به وإطعامه ، لم يَكُنْ ذلك مَكْرُوهاً . والله تعالى أعلم .

(١٧) في ب ، م : « خمس » .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الفرع والعتيرة ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣١٢/٩ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في : باب الفرع والعتيرة ، من كتاب العقيدة . صحيح البخاري ١١٠/٧ . ومسلم ، في :

باب الفرع والعتيرة ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٦٤/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العتيرة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما

جاء في الفرع والعتيرة ، من أبواب الأضحية . عارضة الأحوذى ٣١٢/٦ . والنسائي ، في : باب أخبرنا إسحاق بن

إبراهيم ... ، من كتاب الفرع . المجتبى ١٤٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب الفرعة والعتيرة ، من كتاب الذبائح . سنن

ابن ماجه ١٠٥٨/٢ . والدارمي ، في : باب الفرع والعتيرة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٠/٢ ، والإمام

أحمد ، في : المسند ٢٣٩/٢ ، ٢٧٩ ، ٤٩٠ .

(٢٠) سقط من : م .